مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٢٥ (الاستئناف ٣)**

الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد زانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1132)

02-64453 (A)
0264453

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إسرائيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): تشعر إسرائيل أنها مضطرة إلى أخذ الكلمة في ضوء الاتهامات العديدة، التي وُجّهت في هذه المناقشة، والتي مؤداها أن مجلس الأمن اعتمد معايير مزدوجة فيما يتعلق بامتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن.

وفي الحقيقة، إن هذه البيانات هي أقوى إثبات على وجود معيار مزدوج فعلا إنه معيار موجه ضد إسرائيل. كيف يمكن تفسير هذا التعامي عن الفروق الرئيسية بين تحدّي العراق للمجلس والتزام إسرائيل بتسوية سلمية للصراع مع جيرانها؟ وكيف يمكن تفسير الإخفاق في التمييز بين قرارات ملزمة، اعتمدت بموجب المادة السابعة من الميثاق – وهي قرارات تحدد إجراءات معينة يجب أن يتخذها العراق، بمعزل عن الإجراءات التي يتخذها أي طرف آخر – والتوصيات أو البيانات المترابطة القائمة على مبدأ، والتي اعتمدت بموجب الفصل السادس بغرض دفع جميع الأطراف في الشرق الأوسط للتحرك إلى الأمام؟ وميثاق الأمم المتحدة نفسه وُضع على أساس أن الحالات والنزاعات المختلفة تتطلب استجابات مختلفة، وأن ليس كل صراع يتطلب إجراءات متطابقة. والتمييز بين القرارات المتخذة بموجب الفصل السادس وتلك المتخذة بموجب الفصل السابع إقرار بأنه في بعض الحالات قد يريد المجلس أن يعبر عن نفسه في شكل توصية أو في شكل بيان مبادئ ذي خطوط عريضة، عوضاً عن توجيه طلب واضح إلى دولة عضو بذاتها.

وما هو غير المعايير المزدوجة يمكن أن يغشى الأبصار حيال الفرق الواسع بين العراق، الذي يكرر انتهاكه لقرارات المجلس والاستهزاء بها، وبين إسرائيل التي تتخذ تكراراً خطوات جادة، بما يعرض أمنها لخطر كبير، بغية تنفيذ إرادة المجلس؟ بالفعل، إن المبادئ التي حددها المجلس في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وفرت أساس معاهدات السلام بين إسرائيل ومصر والأردن، ونأمل أنها ستمكننا من التوصل إلى سلام مع جيراننا الآخرين أيضاً. وقد قبلت جميع الأطراف ذينك القرارين كأساس لمؤتمر مدريد للسلام. وهما وفرا أيضاً أساس صنع السلام مع الفلسطينيين، واعترافنا المتبادل، واتفاق أوسلو لأكثر من عقد من مفاوضات السلام. وقد انقطعت تلك المفاوضات نتيجة لقرار من الجانب الفلسطيني باللجوء إلى استراتيجية العنف والإرهاب ونتيجة لرفضه، قولا وفعلاً معا، حق الدول في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها، كما يطلب القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، نفذت إسرائيل التزاماتها بالكامل بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وهذه حقيقة أكدها الأمين العام وأيدها المجلس. وعلى الرغم من ذلك، ما فتئ إرهابيو حزب الله يشنون غارات عبر الحدود ضد إسرائيل. وقد اختطفت الجماعة ثلاثة جنود إسرائيليين ومدنيا، وعرضت للخطر الأمن والاستقرار في المنطقة، وتهدد بمواجهة إقليمية عريضة. ويجري تنفيذ هذه الأنشطة غير القانونية والخطيرة في انتهاك صارخ للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وبدعم مستمر من حكومة سورية، التي هي نفسها عضو في المجلس، وبتغاضٍ من حكومة لبنان.

وقد خطت إسرائيل أيضا خطوات كبيرة من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبعد اتخاذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، ظلت إسرائيل تسحب جنودها تدريجيا من مدن فلسطينية، من ضمنها رام

الله، وتفاوضت بنجاح بشأن التوصل إلى نهاية سلمية للمواجهة في كنيسة المهد، وأعادت نشر جنودنا إلى خارج المراكز السكنية، آملة أن يتبع ذلك في المقابل تدابير فلسطينية دعا إليها القرار. ولكن على الرغم من الطلب إلى السلطة الفلسطينية بالالتزام بالوقف العملي لإطلاق النار، لم تفعل أيا من تلك الأشياء. وبالمثل، فالقرار الذي اتخذه المجلس مؤخرا ١٤٣٥ (٢٠٠٢) وضع التزامات على الطرفين، تتضمن الطلب إلى السلطة الفلسطينية إنهاء جميع أعمال العنف والإرهاب والتحريض، وتقديم أولئك المسؤولين عن أعمال إرهابية إلى العدالة. وقد رفضت السلطة الفلسطينية حتى الآن أن تفي بالتزامها باعتقال الإرهابيين ومقاضاتهم وبالتالي حملت إسرائيل على اتخاذ إجراءات لحماية مواطنيها. وباختصار، تجاهلت السلطة الفلسطينية هذه الالتزامات بالكامل.

وخلافا للقرارات الخاصة بالعراق، فقرارات المجلس بشأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا تتوقع إجراءات إسرائيلية من دون ما يقابلها من التزام وتنفيذ من جانب أطراف أخرى في النزاع. فهي جزء لا يتجزأ من عدد من الإجراءات التي يعتمد بعضها على البعض الآخر والتي تستهدف إنهاء العنف والإرهاب وعودة الأطراف إلى العملية السياسية. ولا يمكن مقارنتها بالقرارات التي تم اتخاذها بموجب الفصل السابع، التي تتصدى للتهديد الذي تشكله النوايا العدوانية لنظام واحد تجاه كل من المنطقة والعالم.

ولكن أبعد من ذلك كله يوجد فرق أكثر أهمية وبالفعل أكثر جوهرية بين العراق وإسرائيل. إسرائيل بلد يواجه التهديد اليومي بهجمات إرهابية ضد مدنييه، وأيضا تهديدات متكررة بتدميره، بما في ذلك تهديدات من جيران بعيدين عنه كإيران والعراق. هل لنا أن ننسى أن قبل أشهر قليلة من حرب الخليج، هدد صدام حسين "بالحرق التام لنصف إسرائيل"، وأنه أثناء تلك الحرب سقط ٣٩ صاروخا عراقيا من طراز سكود على مدن إسرائيلية من دون أي استفزاز؟

هل هناك معايير مزدوجة كما ادعت بعض الدول الأعضاء؟ هناك اختبار بسيط. فلنأخذ دولتين، واحدة ديكتاتورية وتنتهك بصورة متواصلة قرارات مجلس الأمن وحقوق الإنسان ومصممة على حيازة أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وتحارب من أجل الهيمنة الإقليمية؛ والأخرى ديمقراطية ترفع مبادئ سيادة القانون وحرية الكلام، وقد وضع بقاء شعبها على المحك لعقود ولكن الشعب ملتزم بالسلام، لنفسه وللأجيال القادمة في الشرق الأوسط.

إن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني صراع خطير، وهو بحق مصدر قلق دولي. ولكن قضية السلام في الشرق الأوسط ليست قضية تخدمها الاتهامات التي سمعناها أثناء هذه المناقشة، ولا تخدمها المقارنات الزائفة والتشويش المتعمد الذي لا يستهدف رعاية الإجراءات البناءة، ولكن منعها. ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أنه لا يمكن حل الصراع في الشرق الأوسط إلا إذا أوفى الجانبان كلاهما بالتزاماتهما وتفاوضا بشأن شروط تسوية نهائية في جو من الشراكة والتعاون. ونأمل أن دولا أعضاء أخرى ستبذل قصارى جهدها للمساعدة على تهيئة مثل هذا الجو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوستاريكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستانيو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): لقد تكلم عدد من الدول الأعضاء في مجموعة ريو في هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن حول الحالة بين العراق والكويت، وستتكلم دولتان إضافيتان من غير أعضاء المجلس فيما بعد.

ولذلك، سأقتصر، بصفتي الأمين بالنيابة لمجموعة ريو، على توضيح بعض المبادئ ذات الأهمية الكبرى لأعضاء المجموعة.

وأعضاء مجموعة ريو، إذ يلتزمون التزاما تاما بالتعددية وبالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة كقواعد سلوك أساسية في العلاقات الدولية، يؤكدون من جديد ثقتهم بالآليات المتعددة الأطراف لتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

ويؤكد أعضاء مجموعة ريو ثقتهم بأن مجلس الأمن سيكفل، إزاء الموضوع محل المناقشة في هذه الجلسة العلنية، الاحترام لمبادئ وقواعد القانون الدولي. وبالمثل، فإن أعضاء مجموعة ريو متأكدون تماما من أن المجلس سيطبق كل التدابير اللازمة ويستخدم كل الوسائل المناسبة المتاحة وفقا لميثاق الأمم المتحدة لحث العراق على الامتثال لقراراته، بغية ضمان مصالح المجتمع الدولي.

ويجب الامتثال لقرارات مجلس الأمن على النحو الذي يقضي به الميثاق. ونحن لا يمكننا أن نسمح بأي عذر أيا كانت طبيعته لعدم الوفاء بهذا الالتزام. ولذلك، تدعو مجموعة ريو إلى الامتثال التام من جانب العراق للقرارات المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل.

ومجموعة ريو تحث العراق على التعاون بدون شروط أو قيود مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وفقا للقرار ١٢٨٤(١٩٩٩) وسائر القرارات ذات الصلة التي اتخذها هذا الجهاز، والاتفاقات العملية بشأن استئناف أعمال التفتيش التي وافقت عليها حكومة العراق، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة في فيينا في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ والتدابير الأخرى التي قد يعتمدها هذا المجلس.

وتؤكد مجموعة ريو تأييدها التام لعمل السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي لتلك اللجنة وفريقه الفني. ونحن نلاحظ أن شرعية وفعالية تلك اللجنة تعتمدان على حيادها وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٢٨٤(١٩٩٩). وتناشد مجموعة ريو مجلس الأمن أن يعزز اللجنة من أجل السماح لها بالتحقق من وجود أسلحة الدمار الشامل على الأراضي العراقية، وتدميرها، إذا ما توصلت إلى أنها موجودة.

في الختام، وبالنيابة عن مجموعة ريو،أود أن أعرب عن ارتياحنا لعقد هذه الجلسة العلنية للمجلس التي تمكن الدول الأعضاء من الإعراب عن آرائها ووجهات نظرها بشأن حالة ذات أهمية حاسمة في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل المكسيك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): في البداية، أود أن أهنئ رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة التي تشهد على التزام المجلس بالشفافية. وأود أيضا أن أعرب عن تأييد بلدي للنص الذي تلاه قبل لحظات ممثل كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن المكسيك تؤكد مجددا التزامها العميق بمركز الأمم المتحدة الأسمى فيما يخص صون السلام العالمي، ونحن نكرر اقتناعنا فيما يتعلق بشرعية نظام الأمن الدولي الجماعي. والمسؤولية السامية التي يضعها الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي على عاتق أعضاء مجلس الأمن تكمن في صون واستعادة السلم والأمن الدوليين عن طريق اعتماد إجراءات متعددة الأطراف فعالة في الوقت المناسب لحل الصراعات. ولذلك، فإن شرعية ومصداقية نظام الأمن الجماعي هذا تكمنان أساسا في أن تكون قرارات المجلس متمشية مع الميثاق والقانون الدولي.

لقد أدانت المكسيك إدانة قاطعة، كما فعلت الغالبية العظمى من الدول، عدم امتثال حكومة العراق المستمر للالتزامات الدولية التي فرضها عليها مجلس الأمن.

وبلدي يعتبر أن عدم مراعاتها للقرارات الصادرة فيما يتعلق بتزع أسلحة الدمار الشامل ونبذ استخدامها بمقتضى الفصل السابع من الميثاق طوال أكثر من عقد يمثل تهديدا محتملا للسلم والاستقرار الإقليمي.

ولذلك، لا يسعنا إلا أن نعترف بأنه كان هناك عدم امتثال لقرارات الأمم المتحدة في حالات أخرى ، وأوقات وأماكن أخرى. ومن ثم، تؤكد المكسيك من جديد أن من المهم أن تمتثل حكومة العراق فورا وبدون شروط لكل قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بتزع أسلحة الدمار الشامل ونبذها.

وكما هو معروف تماما، تتمسك المكسيك دائما بضرورة تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة. وانسجاما مع ذلك الموقف، توجه المكسيك نداء إلى العراق ليقبل، بالأفعال، أنشطة التفتيش، من أجل ضمان تدمير، أو إزالة، أو إبطال مفعول جميع الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية والنووية التي قد تكون في حوزته، تحت إشراف دولي. ونحن مقتنعون بأن قبول حكومة العراق عودة المفتشين إلى أراضيها الوطنية، بدون شروط، وفورا وبدون قيود، يشكل خطوة أولى نحو استعادة الثقة بين الأمم المتحدة وذلك البلد؛ بالإضافة إلى امتثالها التام لالتزاماتها الدولية فيما يخص نزع أسلحة الدمار الشامل ونبذ استعماله.

إن أقل ما يمكن أن يتوقعه المجتمع الدولي هو أن يتعاون العراق في كل الجوانب بدون ذرائع أو حجج، وفي كل الأوقات ، وفي كل الأماكن، مع اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على حد سواء، حتى نكون في وضع يتيح لنا أن نقرر بطريقة يعتمد عليها أن العراق لا يحوز ذلك النوع من الأسلحة الذي أعلن نبذه كجزء من الشروط المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أو أنه ليس في وضع يتيح له استعمال تلك الأسلحة.

وفي هذه العملية، يجب على مجلس الأمن أن يحافظ على سلطته لتقرير تكوين، وولاية أفرقة التفتيش وقواعد تشغيلها، وبشكل عام، الإشراف على تطبيق وسائل الإنفاذ المعتمدة وفقا للفصل السابع من الميثاق. وبالمثل، يجب أن تحافظ اللجنة على كيانها واستقلالها كجهاز فرعي تابع لمجلس الأمن. وسيكون على المفتشين أن يعملوا وفقا لأنظمة الأمم المتحدة.

ولذا فإن إضافة جانب عسكري للتفتيش قد تتأتى عنه نتائج غير إيجابية، إذ يتضمن إمكانية حدوث مواقف مجابهة أو غيرها من الحوادث التي لا يمكن التنبؤ بها. كما أنه سيشكل سابقة مؤسفة وخطيرة في الممارسة الدولية. وتعتقد المكسيك أن بعثات التفتيش ينبغي ألا تتوقع مرافقة مسلحة لها أو مساعدة من ممثلي الأعضاء الدائمين في هذا المجلس. وكذلك لا نرى أنه من المناسب أن يقتصر تحديد نظام التفتيش على الأعضاء الخمس الدائمين، حيث أن المفتشين ملزمون برفع تقاريرهم إلى مجلس الأمن ككل.

وفي رأي بلادي، يجب أن يقوم تحديد المجلس لنظام التفتيش على أساس شرطين أساسيين: أولهما، تقدير موثوق به للقدرة العسكرية الحقيقية للعراق، وأيضا لنوايا العراق باستخدام تلك الأسلحة أو استخدام قدرة الجماعات الإرهابية على الوصول إلى تلك الأسلحة؛ وثانيهما: اتفاق بين أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من الدول المعنية بشأن التدابير التي تعتمد.

ولا يستطيع مجلس الأمن أن يتنحى عن مسؤولياته التي فرضها عليه ميثاق الأمم المتحدة بشأن صون السلم والأمن الدوليين، كما لا يستطيع المجلس أن يصرف نظره عن صلاحياته في الإقرار بوجود خطر يهدد السلم والأمن الدوليين. من أجل هذا، تؤيد المكسيك إجراء من جانب المجلس على مرحلتين.

وأولى هاتين المرحلتين هي اتخاذ قرار جديد بشأن نظام معدل للتفتيش في العراق وبشأن الظروف اللازمة لضمان ألا تلقى بعثات التفتيش أية عقبات. أما المرحلة الثانية فتبدأ بعدم انصياع العراق لذلك القرار. وفي هذه الحالة، إن حدثت، فسيكون على مجلس الأمن أن يقرر على أساس تقارير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ما إذا كان عدم الانصياع للقرار يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأن يقر التدابير التي يجب اعتمادها، بما في ذلك إمكانية استخدام القوة، ويفضل أن يكون هذا بالإجماع.

وعلى مجلس الأمن، في حالة نظره في مسألة المرحلة الثانية أن يحدد معايير واضحة تضمن ما يناسب من استخدام مشروع للقوة وتوقيته وضرورته. ونحن نأمل أن تبزغ البشائر الأولى لاتفاق يمكننا من المحافظة على وحدة المجلس، مثلما دعا الأمين العام إليه. ولذا فإننا نؤيد قبول إجراء ذي مرحلتين مثلما أسلفت ذكره.

وتردد المكسيك رغبتها في مواصلة تعاونها البناء مع المجلس في عمله بصدد هذه المسألة، مقتنعة بالحاجة إلى استنفاد الجهود المتعددة الأطراف للوصول إلى تسوية شاملة وسلمية ومحددة.

وستستمر المكسيك في تأييد الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسلطات مجلس الأمن في حل مشكلة صعبة واجهت المجتمع الدولي ككل منذ أكثر من عقد، وهي استمرار عدم امتثال حكومة صدام حسين لالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق منظمتنا.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس: اسمحوا لي أن أعبر لكم عن تقديرنا للجهود التي بذلتموها بغية عقد هذا الاجتماع.

كما نؤكد للسفير دوميساني شادراك كومالو، المندوب الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، رئيس مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز، شكرنا العميق على دعوته إلى مجلس الأمن لعقد هذه المناقشة العامة للتداول في المسألة العراقية. ونعتقد أن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تصاعد حدة الحديث عن تطورات خطيرة تحيق بالعراق بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام.

استمعنا أمس واليوم باهتمام إلى كافة البيانات التي ألقيت أمام المجلس، والتي عبرت بمجملها عن الحرص على ضرورة حل المشكلة العراقية بالطرق السلمية، وانسجاما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومع القانون الدولي. وفي هذا المجال، يسرنا أن نعبر عن ارتياحنا لتأكيد معظم الوفود على ضرورة الحفاظ على وحدة أرض وشعب العراق وسلامته الإقليمية.

لقد حدّد السيد فاروق الشرع، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية، في البيان الذي ألقاه أمام الجمعية العامة بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موقف سورية الواضح من التطورات المتعلقة بالعراق حيث جاء في بيانه ما يلي: "لقد التزم المجتمع الدولي باحترام وحدة وسيادة العراق وسلامته الإقليمية. ولا نذكر أن أحداً شكك بهذا الالتزام. كما نؤكد أنه من حق الشعب العراقي وحده تقرير مستقبله دون أي تدخل في شؤونه الداخلية. وأن من واجب جميع الدول الأعضاء في منظمتنا الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. وحرصاً على هذا الالتزام، تدعم سورية استئناف الحوار بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة بغية التوصل إلى حل سياسي يلبي متطلبات مجلس الأمن ويعطي الأمل للعراق بالأمن والسلم ورفع العقوبات المفروضة عليه، سيما وأنه اعترف رسمياً بدولة الكويت

وحدودها الدولية، الشيء الذي رحبت به سورية كثيراً“. (A/57/PV.8)

لقد أكدت القمة العربية التي عُقدت في بيروت وأكد الاجتماع الوزاري الذي انعقد في القاهرة قبل أسابيع قليلة رفض أي هجوم عسكري ضد العراق. وتشعر سورية بالارتياح في كل مرة تعلن فيها دولاً معنية عن التزامها بالعودة إلى الشرعية الدولية لحل المشاكل المعلقة بين الأمم المتحدة والعراق. وتشجع سورية هذا النهج وتدعمه لأنه يشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وعلى الرغم من شعورنا بالمرارة إزاء ازدواجية المعايير في التعامل مع قرارات مجلس الأمن، إلا أننا مستمرون في مطالبتنا للعراق بالالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها تلك المتعلقة بعودة المفتشين إلى العراق. وبذات الوقت لا بد من التفكير بضرورة تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وخاصة الفقرة ١٤ منه التي تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

شهدت الأسابيع الأخيرة تطورات أثارت اهتمام المجتمع الدولي بجديتها وبإمكانية أن تقود إلى الحل المطلوب الذي يضمن تنفيذ قرارات مجلس الأمن إزاء العراق. فلقد اجتمع في فيينا بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ السيد هانس بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع وفد عراقي، حيث تم إجراء نقاش بنّاء وناجح حول التحضيرات العملية لعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق.

ووصفت تقارير وتعليقات السيدين بليكس والبرادعي هذا الاجتماع بأنه كان ناجحاً، حيث تم التوصل إلى فهم مشترك للترتيبات العملية لعمل المفتشين في العراق. كما أبدى الجانب العراقي المرونة المطلوبة ووافق على التسهيلات التي طلبها ممثلو الأمم المتحدة. وأوضحت الرسائل المتبادلة بين السيدين بليكس والبرادعي من جهة، والمسؤولين العراقيين من جهة أخرى، أن الجانب العراقي قد صادق على جميع التفاهمات التي تم التوصل إليها. وأبدى العراق استعداده لقبول المفتشين بدءاً من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر الجاري.

وأكدت سورية ودول أخرى في جميع المناقشات التي تمت في مجلس الأمن على الأهمية القصوى للاستفادة الفورية من هذه التطورات الإيجابية، وإرسال المفتشين إلى العراق بالسرعة المطلوبة لاستئناف عملهم دون تأخير، خاصة وأن المجلس كان يطالب طيلة السنوات الأربع الماضية بعودة المفتشين إلى العراق.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإنجازات التي كانت قد تحققت في مراحل التفتيش السابقة، والنتائج التي خرجت بها القمة العربية في بيروت، والمتمثلة في إعراب العراق عن إرادته بإعادة الأرشيف الوطني الكويتي وإيجاد آلية يجري الحديث حولها الآن لحل موضوع الأسرى الكويتيين، من خلال الجهود التي سيقوم بها السيد يولي فورونتسوف، المنسق الرفيع المستوى، لأمكننا القول بأن الطريق نحو إغلاق جميع الملفات العراقية في مجلس الأمن قد أصبح قاب قوسين أو أدنى.

شهد مجلس الأمن خلال هذه الفترة مشاورات ونقاشات حول الخطوة التالية في عمل المجلس إزاء العراق. وفي إطار فهمنا للتطورات التي أشرنا إليها أعلاه، فإن سورية تعتقد أن المهمة الأساسية الآن هي الحفاظ قدر الإمكان على وحدة عمل المجلس، ووقوفه بشكل موحد خلف مهمة المفتشين.

وقد أعلنا في أكثر من مناسبة أنه لا يوجد أي مبرر للتضحية بوحدة عمل المجلس، خاصة وأن العراق لبّى جميع متطلبات الترتيبات العملية للمفتشين. كما أن القضايا التي

ألمح إليها السيد بليكس في لقائه مع مجلس الأمن في مشاوراته ظُهر يوم الثلاثاء الماضي قابلة للحل في إطار المرونة الكبيرة التي أبداها الجانب العراقي وفي إطار الرغبة المشتركة لجميع الأطراف في التنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق.

لا بد من الإشارة إلى أن تصعيد لهجة التهديد بالعدوان العسكري على العراق وقرع طبول الحرب لا يخدمان الأهداف والمبادئ التي تعاقدنا عليها في إطار ميثاق الأمم المتحدة. فلقد جاء تأسيس الأمم المتحدة إثر الحرب العالمية الثانية بغية بناء عالم من السلام والأمن. ولا يمكن في أي حال من الأحوال القبول بشنّ حرب غير مبررة سيكون ضحاياها المدنيين الأبرياء بشكل أساسي.

كما أن انعكاسات مثل هذه الحروب ستكون مدمرة للعراق بشكل خاص، وستزيد من حدة التطرف وعواقبه الخطيرة في منطقتنا المضطربة أصلاً بسبب ما جرى ويجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تحدٍ صارخ من قِبل إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونؤكد على ضرورة توفر النوايا الحسنة في التعامل مع الملف العراقي، خاصة وأن مجلس الأمن لم يتخذ أي إجراء للتخفيف من حدة العقوبات المفروضة على العراق، على الرغم من كل الإنجازات التي تحققت في إطار تصفية أسلحة الدمار الشامل في العراق خلال مراحل التفتيش السابقة.

لقد أكدت معظم الوفود التي تحدثت أمام هذه الجلسة ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن دون ازدواجية في المعايير، وضرورة عدم استثناء إسرائيل بشكل خاص من تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس. وخلافاً للتحريف الذي مارسه ممثل إسرائيل الذي تحدث قبل قليل، في محاولة لتحريف الميثاق، فإننا نؤكد أن المادة ٢٥ من الميثاق تطالب جميع الدول بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وأن جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب تنفيذها. ونسمع لأول مرة حول قرارات يصدرها مجلس الأمن هي عبارة عن توصيات، وقرارات أخرى لها طابع آخر. هذا تحريف، وكل قرارات مجلس الأمن ملزمة للجميع.

أما إسرائيل التي حاولت التهرب من تنفيذ هذه القرارات لمدة تزيد عن خمسة عقود، فيجب عدم السماح لها بالتهرب من تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة. وأما الغريب والغريب حقاً في المنطق الإسرائيلي فهو الحديث عن الديمقراطية، في الوقت الذي تمارس فيه إسرائيل شتى أنواع القتل والتدمير في الأراضي العربية المحتلة. فهل هنالك مفهوم جديد يسمى ديمقراطية الاحتلال؟ أم أن هنالك منطقاً جديداً حول الاحتلال الديمقراطي؟ هذا تحريف وهذا تهريج أمام هذا المجلس. وهو تهريج غير مقبول. لقد تحدث مندوب إسرائيل عن جنوب لبنان. وما نسي قوله أمام هذا المجلس هو احتلال إسرائيل الذي استمر عشرين عاما لجنوب لبنان، في تحدٍ صارخ للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ولولا التضحيات التي بذلتها المقاومة الوطنية اللبنانية لما انسحبت إسرائيل. والحقيقة الأخرى التي لم يشر إليها ممثل إسرائيل هي وجود عشرات المساجين من اللبنانيين الذين اختطفتهم إسرائيل من بين عائلاقم ومن مساجدهم ومن شوارع جنوب لبنان وقراه.

إن طمس الحقائق لا يفيد ممثل إسرائيل لأن الحقيقة معروفة لدى جميع أعضاء المجلس. وعلى إسرائيل أن تلتزم بمرجعية عملية السلام، وتنهي احتلالها للأراضي العربية المحتلة؛ وهو الحل الوحيد للتوصل إلى سلام شامل وعادل في المنطقة.

وأخيرا، لا بد من التأكيد على أن الشعب العراقي قد عانى طويلا من آثار الحصار والجزاءات المفروضة عليه منذ ما يزيد على ١١ عاما. كما أنه لم ير حتى الآن أي ضوء في نهاية هذا النفق الطويل والمظلم من المعاناة والموت والدمار. فهل ستشكل مداولاتنا المفتوحة هذه والمناقشات

التي أجريناها وسيجريها المجلس خلال الأيام القليلة القادمة لتحديد شكل الخطوة التالية، بدء مرحلة من الأمل والسلام والأمن للشعب العراقي وللمنطقة والعالم؟ هذا هو التحدي المطروح أمامنا جميعا. فلنعمل من أجل تحقيق السلام بدلا من شن الحروب، ولنعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن جميعا، وبما يحقق الأمن والسلام للجميع.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد كنت على حق، سيدي، في قراركم بعقد هذه المناقشة. وكانت المملكة المتحدة من بين أوائل الدول التي نادت بعقدها. فالمجلس بحاجة إلى الاستماع إلى صوت عامة الأعضاء، وخاصة عندما تكون على وشك اتخاذ قرارات يمكن أن تحدث الفرق بين الحرب والسلام.

والواضح أنها مناقشة تتجاوز موضوع العراق. وكنت ووفد بلادي ننصت فيها بكل عناية. والقضايا التي تدور في أذهاننا، سواء كنا نشير إليها جميعا أم لا، تذهب أبعد من ذلك بكثير؛ فهي تتعلق بأمن المنطقة المجاورة للعراق بأسرها؛ وبتعزيز جهودنا الجماعية للقضاء على الإرهاب؛ وتحقيق العدل لفلسطين والأمن لإسرائيل في حدود القانون؛ ودور مجلس الأمن عندما تطرح على أعضائه مسائل خطيرة تمس الأمن القومي، ومجمل فعالية الأمم المتحدة نفسها.

وأود أن أكون شديد الوضوح. إن هدف المملكة المتحدة الثابت هو نزع سلاح العراق الكامل، في مجال أسلحة الدمار الشامل، بالوسائل السلمية. وأكرر، إن تفضيلنا الأول هو الحل السلمي للأزمة الراهنة المحيطة بالعراق. وضمان وجود مثل هذا الحل يكمن بين أيدي العراق.

في عام ١٩٩١، في أعقاب حرب الخليج، حدد مجلس الأمن الشروط التي تحكم وقف إطلاق النار بين العراق والائتلاف الدولي. ومما يؤسف له أن العراق، وبعد أكثر من أحد عشر عاما، ما زال ينتهك، ماديا، هذه الالتزامات. ونعرف جميعا الطرق التي لا تحصى ولا تعد والتي لجأ إليها العراق بمجرد بدء عمليات التفتيش، لإحباط هذه العمليات وتخويف المفتشين.

ونعلم جميعا سلسلة الإعلانات النهائية المزعومة التي قدّمها العراق بعد أن اكتشف المفتشون بعض الحقائق أو الأدلة الجديدة التي تدينه. ونعلم جميعا كيف حاول العراق أن يحد ويعرقل من عمليات التفتيش، إلى حد أن رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة آنذاك ذكر، في آب/أغسطس ١٩٩٨، أنه بات من المستحيل عليه أن يؤدي مهمته. ونعلم جميعا كمية أسلحة الدمار الشامل التي لم تتمكن اللجنة الخاصة من حصرها. ونعلم جميعا التحذيرات العديدة التي وجهت للعراق في قرار بعد آخر، وفي بيان رئاسي بعد بيان رئاسي.

ولم يعد هناك ذرة من شك في أن العراق تحدى الأمم المتحدة – ولا أعني أية دولة عضو بعينها، وإنما الأمم المتحدة – على امتداد هذه الفترة بأكملها. وكما قال رئيس الوزراء بلير فإن المسألة هنا ليست هي

”أنه على مدى ١٠ سنوات لم يكن صدام حسين يمثِّل مشكلة، فقد كان مشكلة طوال ١٠ سنوات. ولكن ما تغيّر الآن هو أولا، أن سياسة الاحتواء لم تعد فعالة ولن تكون فعالة بالتأكيد دون إحداث تغيير جذري في الطريقة التي يجري بها نظام الرصد والتفتيش؛ وثانيا، نعلم، من واقع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أنه من الحكمة التعامل مع هذه المشاكل قبل حدوثها وليس بعده“.

وكان بوسع العراق أن يدعو المفتشين إلى العودة دون شروط في أي وقت خلال السنوات القليلة الماضية. وكان من الممكن أن ترفع الجزاءات ويعود الشعب العراقي إلى حياته الطبيعية. فهو شعب موهوب ومفعم بالحيوية؛

ولكنه وقع ضحية الخيانة والقمع على يد حكومة غير جديرة به. وإصرار بغداد على الاحتفاظ بالقدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل هو وحده الذي عرقل طريق التعقل والإنسانية. أما رسالة الحكومة العراقية المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، فلم تظهر إلى الوجود إلا تحت الضغوط الدبلوماسية المكثفة الأخيرة، وبصفة خاصة التهديد بالعمل العسكري.

ولكن هذه الكلمات العراقية، وإن كانت ضرورية، ليست كافية في حد ذاتها. فما زلنا نشعر بقلق عميق لوجود أدلة على أن العراق يعتقد أنه يستطيع إخفاء أسلحته للدمار الشامل بدلا من الإعلان عنها، وأنه يستطيع أيضا أن يخدع المفتشين ويتحايل عليهم. وتحليل المملكة المتحدة المدعوم من قِبل استخبارات موثوق بها، يبين أن العراق ما زال بحوزته مواد كيميائية وبيولوجية، وأنه يواصل إنتاجها، ويسعى إلى تحويلها إلى أسلحة، ولديه خطط عسكرية نشطة لنشر هذه الأسلحة. وتحليل المملكة المتحدة المدعوم من قِبل استخبارات موثوق بها، يبين أن العراق في السنوات الأخيرة حاول شراء مكونات متعددة ذات صلة بإنتاج قنبلة نووية. وتحليل المملكة المتحدة المدعوم من قِبل استخبارات موثوق بها يشير إلى احتفاظه بقذائف طويلة المدى، واستخدام مئات الأشخاص في مشاريع لتطوير أسلحة يزيد مداها على ١ ٠٠٠ كيلومتر، ويمكنها أن تحمل أسلحة الدمار الشامل والرؤوس الحربية التقليدية.

وسيكون تنصلا من المسؤولية لو تجاهلنا هذا التحدي للمجتمع الدولي. ولا يمكننا أن ندفن رؤوسنا في الرمال ونتظاهر بأن المشكلة لا وجود لها. ولا يمكننا أن نقبل كلام الحكومة العراقية على عواهنه، ونحن نعلم ما نعلمه.

ونود أن نرى مجلس الأمن الذي تحداه العراق طوال هذا الوقت، وهو يعرب عن إرادته ووحدته في قرار واضح وقوي. وذلك القرار يجب أن يعطي النظام في بغداد خيارا قاطعا لا لبس فيه: إما نزع أسلحة الدمار الشامل بالكامل، وعضوية طبيعية في المجتمع الدولي، أو الرفض وما يترتب عليه من عواقب لا مفر منها. وقد أوضحت المملكة المتحدة للعراق سرا، وعلى مستوى كبار المسؤولين أن هذا الخيار معروض عليه بصدق. وهو يمثّل فرصة وحيدة وأخيرة للعراق. وإذا كان ذلك مفهوما، وإذا بقي المجلس على جَلَده، فلربما يكون هناك احتمال بأن العراق سيمتثل أخيرا لالتزاماته، وأن يكون بالإمكان تفادي العمل العسكري. فإذا أخفقنا في توجيه هذه الرسالة القوية، سنكون قد تجاهلنا الواقع. وكلما ازداد ضعفنا الجماعي، رجحت كفة العمل العسكري.

ثمة عنصر أساسي في هذه الرسالة يتمثل في ضمان أن تكون عمليات التفتيش – تلك التي تقوم بها الأمم المتحدة – فعالة. وهذا يعني إعطاء المفتشين قوة الاختراق لضمان النجاح في نزع أسلحة الدمار الشامل لدى العراق. ولا يمكننا أن نقبل بالعودة إلى الطرائق ومذكرات التفاهم المبهمة التي استخدمت في الماضي؛ ولا يمكننا أن نقبل باستثناءات للدخول غير المشروط وغير المقيد والفوري؛ ولا يمكننا أن نقبل برؤية المفتشين واقفين لا حول لهم ولا قوة بينما يجري حرق وثائق حيوية أو بينما تغادر أرتال السيارات من الأبواب الخلفية لحظة وصول المفتشين إلى الباب الأمامي؛ ولا يمكننا أن نقبل بإجراء المقابلات مع المسؤولين في حضور ”المساعدين“ الذين يزرعون الخوف في قلوب أولئك المسؤولين. إن الرسائل العراقية الأخيرة بشأن الترتيبات العملية، التي تعيدنا لغتها إلى التشويش الذي كان يتبع في الماضي، تعزز الحاجة إلى عمليات تفتيش معززة وإلى ترتيبات عملية ملزمة قانونا. وستكون عمليات التفتيش المعززة حاسمة لضمان أن تثق بها كل البلدان، كما أن اتخاذ العراق قرارا بالامتثال، بدلا من الاستمرار في إخفاء ما لديه

من أسلحة الدمار الشامل، سيكون حيويا، إذا أردنا النجاح في التوصل إلى حل سلمي لهذه القضية.

لقد استمعت بوضوح تام وبصوت عال إلى الشواغل التي أعرب عنها كثير من المتكلمين، بأنه ما دام الأمر يتعلق بقرار شديد الأهمية، ينبغي لنا ألا نتعجل الذهاب إلى الحرب؛ وأنه ما دام الأمر يتعلق بقرار شديد الأهمية، فإن أي انتهاكات عراقية يجب أن تناقش في مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أقول بوضوح تام إن حكومة المملكة المتحدة تتوقع أن تجري مناقشة تفصيلية في مجلس الأمن إذا أبلغ السيد بليكس أو السيد البرادعي، اللذين لا يرقى الشك إلى احترافهما المهني واستقلاليتهما، أن العراق لا يتعاون بالكامل مع عملية التفتيش. وعندئذ سنرغب في الاستماع إلى آراء جميع زملائنا في مجلس الأمن.

لقد استمعت في عدد من البيانات إلى من يُعرب عن القلق لأن الأعضاء غير الدائمين في المجلس قد استُبعدوا من المداولات. بل إن البعض تكلم عما وصفه بالإهانة. وأعتقد أن الحقائق قد أسيء فهمها. فلم يستطع أي عضو دائم حتى هذه اللحظة أن يعرض مشروع قرار على الأعضاء الدائمين الآخرين أو على المجلس كله. والدول الخمس الدائمة العضوية لم تتفاوض على أي نص في نيويورك. والمناقشات التي جرت في العواصم تمت عبر القنوات الثنائية. وحكوماتنا تعمل، بالطبع، كيما تكون المفاوضات مجدية؛ ذلك أن التحضير اللازم نهج مسؤول. ونحن، المملكة المتحدة والولايات المتحدة، قد اجتمعنا مع الأعضاء غير الدائمين منذ ١٢ أيلول/سبتمبر أكثر مما جرت عليه العادة مع الأعضاء الدائمين الآخرين. وعندما يوجد مشروع تتوفر له فرصة قبول واسع في المجلس، لن يُستبعد أي عضو في المجلس من المناقشة. ينبغي لنا أن نظل مرتبطين بالواقع في هذا الصدد.

لا أستطيع أن أختتم هذه الملاحظات بدون أن أشير إلى حقيقة أن العراق منتهك لالتزامات أخرى لمجلس الأمن، بما في ذلك إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة إلى أوطانهم وإعادة كل الممتلكات الكويتية. هذه الانتهاكات الأخرى لئن كانت لا تهدد السلم والأمن الدوليين مثل أسلحة الدمار الشامل، فإنها ربما كانت أكثر أهمية من الناحية الإنسانية والعاطفية، خاصة بالنسبة للأسر المعنية. ليس هناك من سبب إنساني يفسر فشل العراق في الامتثال كل هذا الوقت. إننا نطالب العراق الآن بتصحيح فشله، بما في ذلك من خلال استئناف مشاركته في اللجنة الثلاثية تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لجنوب أفريقيا على طلبها، نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، أن يعقد المجلس هذه المناقشة المفتوحة الطارئة. وأود أن أتقدم بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على الترتيبات السريعة التي اتخذتموها بشأن هذا الطلب.

إن غياب حل المشكلة العراقية كل هذا الوقت لا يخدم السلام والاستقرار في منطقة الخليج ولا سلطة ومصداقية مجلس الأمن، ولا يفضي إلى تحسين الوضع الإنساني في العراق. والتوصل إلى تسوية مبكرة وملائمة للمسألة العراقية أصبح المهمة الملحة والهامة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص.

وعقد جلسة مفتوحة والإصغاء باهتمام إلى آراء عدد كبير من الدول الأعضاء في ظل مثل هذه الظروف سيمكن المجلس بدون شك من التعامل على نحو أفضل مع القضية العراقية. وما فتئت الحكومة الصينية تنادي بوجوب تنفيذ العراق بدون شرط وبشكل صارم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في وقت مبكر وأن يتعاون تعاونا كاملا مع

الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالتفتيش على الأسلحة والمسائل الأخرى.

ونعتقد أيضا أن على المجتمع الدولي أن يعمل بلا كلل سعيا إلى تسوية شاملة للمسألة العراقية من خلال السبل السياسية والدبلوماسية وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال اليومين الماضيين، شاركت عشرات الدول في هذا النقاش المفتوح، مما يدلل بوضوح على الأهمية التي يوليها عدد كبير من الدول الأعضاء للمسألة العراقية، وعلى شواغلها بشأن الآثار المحتملة التي قد تترتب على هذه المسألة بالنسبة للعلاقات الدولية.

لقد أكدت الأغلبية الساحقة من الدول خلال النقاش على أن المسألة العراقية ينبغي أن تسوى داخل إطار الأمم المتحدة، وأن على مجلس الأمن أن يقوم بدور مركزي في هذه العملية وأن وحدة مجلس الأمن ذات أهمية قصوى.

وقد أعرب عدد من البلدان، وخاصة الدول العربية، عن رغبتها القوية في السلام، لا الحرب. وأشارت إلى أن الحرب لا يمكنها إلا أن تزيد من تعقد وضع متوتر أصلا في الشرق الأوسط. وينبغي احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للعراق والكويت والبلدان الأخرى في المنطقة. وهذه الآراء والمواقف تكتسي أهمية كبيرة، ونحن نوافق عليها. ونأمل أن يوليها مجلس الأمن اهتماما كبيرا.

إن موضوع نزع السلاح هو لب المسألة العراقية. وعلى أساس القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، يتعين على العراق أن يدمر كل ما لديه من أسلحة الدمار الشامل وأن يمتنع عن تطوير أو استخدام مثل هذه الأسلحة. إلا أنه منذ نهاية عام ١٩٩٨، توقفت عملية الأمم المتحدة لنزع السلاح في العراق. وعندما يعود مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة إلى العراق ويقومون بعمليات تفتيش فعالة، عندئذ فقط يمكن أن تتجلى الحقيقة في النهاية.

ويسرنا أن نلاحظ أنه بفضل المساعي الإيجابية التي يبذلها الأمين العام، السيد كوفي عنان، والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى، وأطراف أخرى معنية، أعلن الجانب العراقي في أيلول/سبتمبر الماضي قبوله غير المشروط بعودة مفتشي الأسلحة. بعد ذلك، عقدت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية حوارا مع الجانب العراقي بشأن الترتيبات العملية للتفتيش، وتم التوصل إلى نتائج إيجابية. ويحدونا الأمل أن يحترم العراق التزاماته وأن يترجمها إلى أفعال ملموسة.

ونعتقد أنه ينبغي أن يعود مفتشو الأمم المتحدة إلى العراق في أقرب وقت ممكن للقيام بعمليات تفتيش مهنية مستقلة وعادلة وأن يرفعوا إلى مجلس الأمن تقارير أمينة وفي الوقت المناسب عن نتائج عمليات التفتيش، كيما يستطيع المجلس أن يستخلص استنتاجات موضوعية عادلة وواقعية على هذا الأساس.

وفي ظل هذه الظروف، ليس الأمر أننا لا يمكننا أن ننظر في اعتماد مجلس الأمن قرارا جديدا بشأن موضوع التفتيش.

إلا أنه ينبغي أن يحض مشروع القرار هذا على دعم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن تكون عناصره عملية ويمكن تنفيذها، حتى يمكن التوصل إلى تسوية ملائمة للمسألة العراقية.

وتنطوي المسألة العراقية على عناصر كثيرة، بالإضافة إلى نزع السلاح، بما في ذلك الحالة الإنسانية في العراق، وقضية الكويتيين المفقودين، والممتلكات الكويتية. ونحن نناشد جميع الأطراف المعنيين الاستمرار في تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء تنفيذا مخلصا وبذل المزيد من الجهود لتحسين الحالة الإنسانية في العراق. ونود أيضا أن نحث

الجانب العراقي على أن ينفذ بأسرع ما يمكن التزاماته وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن يتخذ خطوات ملموسة من أجل التوصل إلى تسوية مبكرة لقضية الكويتيين المفقودين ورعايا البلدان الثالثة.

لقد وصلت المسألة العراقية إلى مرحلة حاسمة. ويعلق المجتمع الدولي بصفة عامة آمالا كبيرة على مجلس الأمن ويأمل في أن يتمكن المجلس من أن يضطلع بشكل فعال بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لحماية مقاصد الميثاق ومبادئه. وحكومة الصين مستعدة للانضمام إلى البلدان الأخرى للنهوض بتسوية ملائمة للمسألة العراقية في إطار مجلس الأمن.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد رسم الرئيس جورج بوش للجمعية العامة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر الخطوط العريضة لتاريخ تحدي العراق لقرارات مجلس الأمن، وعدّد الخطوات التي يتعين أن يتخذها العراق إذا كان يريد السلام، وقال إن الولايات المتحدة ستعمل مع مجلس الأمن لمحاسبة العراق.

وكانت كلمة الرئيس بوش إعلان مقصد وليست إعلان حرب. وقد جعلت الأمم المتحدة قبلة للأنظار وتحدت المجتمع الدولي أن يستعيد لمجلس الأمن أهميته فيما يتعلق بهذه المسألة وذلك من خلال مواجهة هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين ومواجهة آثار تقاعس العراق طيلة ١١ عاما عن تنفيذ ما طلب منه بعد غزوه للكويت وتدميره لها.

إن التهديد الذي نواجهه اليوم خطير وفريد من نوعه، وهو ينجم بشكل مباشر عن الأعمال التي قام بها النظام العراقي بما في ذلك تاريخه الحافل بالعدوان والوحشية وتحديه للمجتمع الدولي، وسعيه إلى بناء ترسانة للإرهاب والدمار. وهذا النظام قام بغزو بلدين من جيرانه، وحاول إفناء أحدهما؛ وهو نظام استخدم الأسلحة الكيميائية ضد جيرانه وضد مواطنيه؛ وهو أيضا نظام كذب فيما يتعلق بتطوير أسلحة الدمار الشامل؛ كما أنه نظام وقّع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ثم مضى يطور برنامجا كبيرا للأسلحة النووية.

وقبل ١١ عاما، طلب مجلس الأمن من النظام العراقي أن يدمر ما لديه من أسلحة للدمار الشامل وأن يكف عن كل تطوير لهذه الأسلحة كشرط من شروط إنهاء حرب الخليج الفارسي. وكما ذكر الرئيس بوش عندما وقع أمس على قرار الكونغرس بشأن العراق فإن العراق أُعطى آنذاك مهلة مدتها ١٥ يوما ليفصح بالكامل عن كل ما لديه من أسلحة الدمار الشامل. وقد تحدى نظام بغداد هذا الالتزام لمدة تصل إلى ٤١٩٩ يوما.

وكان مجلس الأمن قد طلب أيضا، قبل ١١ عاما، أن يعيد العراق جميع السجناء لديه سواء أكانوا من الكويت أم من بلدان أخرى، وأن ينبذ كل تورط في الإرهاب. ووافق العراق على تلك المطالب وأكثر منها في ذلك الوقت، وتلك هي التزامات يتعين على العراق أن يمتثل لها. وحاول المجلس بكل السبل أن يحمل العراق على تنفيذ وقف إطلاق النار في حرب الخليج بشكل سلمي، إلا أن النظام العراقي انتهك كل التزاماته. وكما قال الرئيس بوش في سنسيناتي في وقت مبكر من هذا الشهر ''لقد شهد العالم بأسره تاريخ العراق المتسم بالتحدي والخداع وسوء النية طوال ١١ عاما''.

إن مجلس الأمن ليس الهيئة الدولية الوحيدة التي ركزت على سلوك النظام العراقي. ففي العام الماضي، وهو العام الذي لم تكن فيه الولايات المتحدة عضوا في لجنة حقوق انسان الواقع مقرها في جنيف، اتخذت تلك اللجنة القرار ٢٠٠١/١٤ الذي يدين بشدة

''الانتهاكات المنهجية واسعة الانتشار وبالغة الخطورة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها حكومة العراق والتي أدت إلى عمليات قمع واضطهاد واسعة يدعمها تمييز يستند إلى قاعدة عريضة وإرهاب واسع الانتشار''.

وبعد خمسة أسابيع بالضبط من خطاب الرئيس بوش، نجتمع اليوم للمرة الأولى لنناقش علنا الرسالة التي سيوجهها مجلس الأمن إلى العراق وإلى قائده صدام حسين. لقد وضحت رؤيتنا فيما يتعلق بتلك الرسالة منذ ١٢ أيلول/سبتمبر. لا يمكن السماح بالمزيد من الأمور التي تسير بشكل معتاد، أو القرارات الضعيفة التي ما برح العراق بتجاهلها ومقصدنا هنا أن يواجه المجلس هذا التحدي ويقف متحدا بحزم وتصميم في اعتماد مشروع قرار يلزم العراق بالوفاء بالتزاماته، ويحدد بوضوح ما يجب أن يفعله العراق للامتثال، ويعلن أنه ستكون هناك عواقب لو رفض العراق تنفيذ المطلوب منه.

نتوقع من المجلس أن يعمل، وعندما يعتمد المجلس مشروع قرار يوجه رسالة واضحة وموحدة إلى العراق مفادها أن عليه أن يفي بالتزاماته، سيكون أمام العراق فرصة لتحديد خياره. وسيكون عليه أن يقرر ما إذا كان سيغتنم هذه الفرصة الأخيرة للامتثال. وأملنا أن يختار الامتثال. وإن لم يفعل ذلك، سنسعى إلى تحقيق الامتثال ونزع السلاح بوسائل أخرى.

إن هذه ليست مسألة سهلة لأي أحد منا، نحن أعضاء هذا المجلس. لقد أدى الرد الموحد الذي وجهه العالم على عدوان العراق في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ والذي تم الإعراب عنه من خلال سلسلة من قرارات مجلس الأمن الفريدة والتي فتحت آفاقا جديدة - هذا الرد أدى إلى تقريب هذه الهيئة العالمية من الرؤي التي ارتأها لها مؤسسوها. لقد كانت متطلبات المجلس بعيدة الأثر ومتناسبة مع التهديد القائم ومع تصميم المجلس على عدم السماح للعراق أبدا من أن يحوز مرة أخرى الوسائل التي تمكنه من تهديد جيرانه بل وتدميرهم. ومع ذلك، فإن امتناع العراق عن تنفيذ شروط السلام تلك في العقد اللاحق أصبح مسألة ذات أهمية قصوى للأمم المتحدة. ويتمثل التحدي الراهن فيما إذا كان بإمكان الأمم المتحدة أن تؤدي المهمة التي توخاها لها مؤسسوها. وأملنا الوطيد أن يكون الرد على ذلك بالإيجاب.

لقد مرت بسرعة الأسابيع الخمسة التي انقضت منذ أن أتى الرئيس بوش إلى الأمم المتحدة لمناقشة التهديد الذي يمثله العراق. وقد رأينا دلالات عن وحدة بازغة في المجلس أثناء المناقشات المكثفة التي أجريناها هنا وفي عواصم الدول التي زرناها والتي شارك فيها ممثلون لحكوماتنا على أعلى المستويات، ورأينا أيضا دلالات واضحة على أن العراق آخذ في العودة إلى سيرته الأولى. فشهدنا العراق يدعو المفتشين للعودة دون شروط، ثم يعود فورا ليضع شروطا لهذه العودة. ورأينا طلبات من كل من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل توضيح الترتيبات العملية التي قوبلت بتشويش وردود مختلفة تتجنب في الواقع الإجابة على الأسئلة المثارة.

وليس من المستغرب أن يُظهر العراق في الاختبار الأول لما يسمى بالتعاون العراقي الجديد ما يوحي بأنه يأمل في العودة إلى التلاعب بالكلمات والالتزامات سريعة الزوال، والتضليل الذي كان يتبعه في الماضي، فيما يواصل تطوير أشد أسلحة العالم فتكا.

وهذا ما يجعل توجيه رسالة واضحة صارمة من المجلس أمرا بهذه الأهمية. وسيكون أي خطأ في حسابات العراق خطرا. وهذه الهيئة، بل وأعضاء الأمم المتحدة جميعهم في الواقع، لا يُسدون معروفا لشعب العراق ولا لمن يسعون

لمستقبل أفضل للعراق ولا لبلدان المنطقة ولا لمصداقية الأمم المتحدة إن هم أوجدوا الانطباع بأن أي نتيجة تجعل العراق يحتفظ ببرامجه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية نتيجة مقبولة أو ممكنة.

وعلى مدى الأسابيع الخمسة الماضية كان هناك توافق في الآراء يتشكل في المجلس على أن وقت الإنكار والخداع والتأخير قد انتهى، وأن على العراق أن يخضع لنزع سلاح يمكن التحقق منه. وثمة اتفاق متنام على ضرورة إجراء عمليات تفتيش فورية وغير مشروطة وغير مقيدة في جميع المنشآت العراقية التي يمكن أن يكون لها دور في تطوير أسلحة الدمار الشامل.

والولايات المتحدة، إلى جانب المملكة المتحدة، تبادلت مع أعضاء المجلس الآخرين عناصر رؤيتنا لقرار يتصدى لخرق العراق المادي لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويحدد أنواع السبل والسلطات التي لا بد أن تتوافر للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية لتمكّنا من التحقق الفعلي من نزع سلاح العراق وتوضيح التزامات العراق وإفهام العراق أن عدم الامتثال تترتب عليه عواقب وخيمة.

وترى الولايات المتحدة أن أفضل طريقة لكفالة امتثال العراق هي صدور قرار واحد صارم، ولا غموض في الرسالة التي يحملها.

ونحن ننظر في ردود الفعل التي تلقيناها، وسوف نعرض على المجلس في المستقبل القريب قرارا بشروط واضحة وفورية - شروط يُنفذها العراق طوعا إن هو رأى أن يتعاون.

كذلك تبادلنا الرأي بشأن هذه العناصر مع رئيس اللجنة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين يستطيع السيد بليكس والسيد البرادعي التحدث عن نفسيهما فإنهما قد أوضحا أنهما يرحبان بقرار جديد من مجلس الأمن يقوي سواعدهما ويسمح بمزيد من عمليات التفتيش الفعلي.

وفي الوقت الذي يجري فيه كل هذا النشاط الدبلوماسي في الأمم المتحدة ظللنا نجري مناقشاتنا الوطنية الكبرى. ففي الأسبوع الماضي اتخذ مجلسا النواب والشيوخ قرارا مشتركا أعرب عن تأييد الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الإدارة في مجلس الأمن لكفالة أن "يتخلى العراق عن استراتيجية التأخير والتهرب وعدم الامتثال"، وأذن باستخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة إذا فشلت الجهود الدبلوماسية. ويوضح هذا القرار للعالم أن الولايات المتحدة تتكلم بصوت واحد قاطع. وبالأمس قال الرئيس بوش عندما وقّع القرار إنه لم يأمر باستخدام القوة. وترجو الولايات المتحدة ألا يصبح استخدام القوة ضروريا. إلا أن الرئيس قال أيضا إن الخيار أمام العراق واضح: "إما أن يسلّم النظام العراقي أسلحة الدمار الشامل التي لديه، وإما أن تقود الولايات المتحدة، من أجل السلام، تحالفا عالميا لنزع سلاح ذلك النظام".

والآن أصبح الضوء مسلّطا على مجلس الأمن. ونحن نأمل وننتظر أن يؤدي المجلس دوره الصحيح بوصفه الضامن لأمننا المشترك. أما إذا عجز عن ذلك فسنضطر نحن والدول الأخرى إلى أن نؤديه.

إن النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يهدف إلى الوضوح - الوضوح فيما يتعلق بما يجب على العراق أن يفعله الآن وفاء بالتزاماته في عام ١٩٩١ باستعادة السلام والأمن في المنطقة؛ والوضوح فيما يتعلق بما لا بد أن يسمح به للمفتشين؛ والوضوح فيما يتعلق بجديتنا. وبغير هذا الوضوح ثمة خطر كبير من أن يخطئ

العراق في الحسابات. وخطأ العراق في الحساب سيقود إلى العمل العسكري الحاسم الذي نأمل جميعا في تفاديه.

فمجلس الأمن يواجه لحظة فاصلة. وأفضل ما يعمل المجلس بشأن العراق هو أن يعمل مجتمعا. وكما شهدنا في الربيع الماضي في إصدار القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) ووضع قائمة استعراض السلع، فإنه عندما يكون مجلس الأمن جادا ومتحدا تؤتي إجراءاته ثمارها. فعلينا أن نقف معا ونبين للعراق أن فشله في الامتثال لم يعد يحتمل.

السيد لفيت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): لم يعد لمفتشي نزع الأسلحة التابعين للأمم المتحدة وجود في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ولقرابة أربع سنوات لم يتمكن المجتمع الدولي للآن من التحقق مما إذا كان لدى العراق أسلحة دمار شامل وإذا كان يواصل برامجه لهذا الغرض.

وبرفض العراق السماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة يكون قد تحدى المجتمع الدولي وسلطات مجلس الأمن. ومع أن فرنسا ليس لديها دليل قاطع فثمة عدة دلائل على أن العراق استغل هذا الوضع في مواصلة أو استئناف برامجه المحظورة، وخاصة في المجالين الكيميائي والبيولوجي. ويثير تصرف سلطات بغداد شكوكا قوية في هذا الصدد.

وهذا وضع لا يحتمل. فانتشار أسلحة الدمار الشامل وشبكات إطلاقها، في العراق أو في غيرها، يشكِّل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي. وفي مواجهة هذا التحدي يصبح من واجب مجلس الأمن اعتماد التصميم وبُعد النظر في خدمة هدف مشترك. وبالنسبة لفرنسا فالهدف هو نزع سلاح العراق. وهذا يتضمن عودة المفتشين واستئناف الرصد على الأرض.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر وافق العراق أمام ضغط إجماعي من المجتمع الدولي، وبفضل جهود الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام بجامعة الدول العربية، على العودة غير المشروطة للمفتشين. وخلال المناقشات التي أجراها في فيينا الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أكدت بغداد هذا القرار. ووضعت ترتيبات عملية لتنفيذ عمليات التفتيش. وأصبح على اللجنة والوكالة الآن الرجوع إلى العراق في أقرب وقت ممكن. وعلى الأمم المتحدة أن تتحقق من صدق الالتزامات. وفي ضوء الخبرة الماضية لا يستطيع المجتمع الدولي أن يطمئن إلى الأقوال وحدها. فيجب على العراق أن يترجم وعوده إلى أعمال ملموسة ويمكن التحقق منها ودائمة.

فثمة شكوك وتحفظات أعرب عنها هنا وهناك بالنسبة لقدرة المفتشين على النهوض بمهمتهم. وتثق فرنسا كل الثقة بقدرة السيد بليكس والسيد البرادعي على تحقيق الولاية التي عهد بها إليهما من مجلس الأمن بكل صرامة ومهنية. وعلى أي حال، لا يوجد سبب للتشكيك مسبقا في فعالية فريقيهما، حيث أن نظام التفتيش المنشأ بمقتضى القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) لم يجرب في الميدان بعد.

وفضلا عن ذلك، كان رصيد عمليات تفتيش الأمم المتحدة إيجابيا جدا. فمن الحقائق المعروفة أن مفتشي اللجنة الخاصة دمّروا بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨ من أسلحة الدمار الشامل ما يفوق ما دمّرته العمليات العسكرية أثناء حرب الخليج. وفي عام ١٩٩٨، قدّرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها استطاعت أن تفكك البرنامج النووي العراقي.

إذاً، لم يكن الفشل فشل التفتيش نفسه، وإنما فشل المجتمع الدولي في إنفاذ قراراته بالقدر الكافي من الحزم ووحدة الصف. رغم ذلك، فإن فرنسا على استعداد كامل للموافقة على إقرار تدابير تعزز نظام التفتيش بالقدر اللازم لتيسير أعمال المفتشين. وعلى سبيل المثال، يجب أن يدرس

مجلس الأمن مسألة إمكانية الوصول الفوري إلى المواقع الرئاسية.

ولكننا، من ناحية أخرى، نرفض التدابير التي قد تؤدي عمليا إلى مضاعفة الاختلافات من دون أن تحسن فعالية الأعمال التي تضطلع بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما نعلق أهمية كبيرة على الطبيعة المستقلة والمتعددة الجنسيات للمفتشين، وإن أي تدبير ينافي هذا العنصر الأساسي ويؤدي إلى تكرار أخطاء الماضي لن يحظى بتأييدنا.

أخيرا، إن رأي السيدين بليكس والبرادعي - أي مَن سيكون عليهما توجيه التفتيش في الميدان - هو الذي ينبغي أن يرشد مجلس الأمن في اختياراته. ولهما أن يقررا ما من شأنه أن يساعدهما في أداء مهمتهما. وواجبنا يقضي بمساعدهما لا بتعقيد مهامهما.

وتعطي فرنسا أهمية لمبدأ الأمن الجماعي، الذي يقع في صميم عمل منظمتنا والنظام الدولي. ولا يمكن أن تكون المسألة العراقية استثناء. ولهذا السبب نقترح نهجا ذا مرحلتين. في المرحلة الأولى، ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد قرارا يحدد فيه بوضوح "قواعد اللعبة". فيوضح فيه نظاما للتفتيش يكفل للمفتشين إمكانية تنفيذ مهمتهم بالكامل ودون أي عائق. وينبغي لهذا القرار أن يوجِّه تحذيرا واضحا إلى العراق بأن المجلس لن يتغاضى عن أي انتهاكات جديدة.

وفي المرحلة الثانية، إذا سجّلت لجنة الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العراق يرفض التعاون بالكامل مع المفتشين، فإن مجلس الأمن ينعقد على الفور لتقرير التدابير الواجب اتخاذها، دون استبعاد أي تدبير مسبقا.

وتعتقد فرنسا أن هذا النهج، وهو أيضا يتمشى مع النهج الذي اقترحه الأمين العام في رسالته الموجّهة إلى المجلس، هو النهج الوحيد الكفيل باستيفاء شروط الوحدة والتماسك والإنصاف والمشروعية، وكلها أمور جوهرية لفعالية أعمالنا.

إن وحدة مجلس الأمن جوهرية إلى أقصى حد. ففي الماضي استغل العراق الانقسامات داخل المجتمع الدولي لكي يتهرب من الوفاء بالتزاماته ولكي يتحدى سلطة المجلس. وإن الجبهة الموحّدة هي وحدها التي ستقنعه بعدم تكرار هذا الخطأ. وبدون نهج المرحلتين لن يتسنى لنا الحفاظ على وحدة مجلسنا؛ وإن أي صيغة تقضي بتلقائية استخدام القوة ستخلق بيننا شرخا عميقا.

وعلى العكس من ذلك، يمثِّل نهج المرحلتين خيار التماسك. ومجلس الأمن الذي يرسل متحدا رسالة حازمة إلى العراق في قراره الأول سيبقى متحدا دون شك لكي يتحمل جميع مسؤولياته أثناء المرحلة الثانية إذا انتهك العراق التزاماته.

وعلى مجلس الأمن أن يبرهن أيضا على إنصافه بأن يبين للعراق أن الحرب ليست حتمية إذا أوفى بدقة وبالكامل بالتزاماته. وهذا السلوك الجديد سيفتح السبيل أمام تعليق الجزاءات ثم رفعها بمقتضى قرارات مجلس الأمن.

أخيرا، ونظرا لخطورة الوضع، الذي يتعلق بما لا يقل عن الاختيار بين السلام أو الحرب، من الأساسي أن يتحكم مجلس الأمن بالعملية في كل مراحلها. وهذا أمر ضروري لا بد منه لإضفاء المشروعية على أعمالنا، كما أنه أساسي للمحافظة على دعم الجميع لأهدافنا المشتركة.

وتشكِّل هذه المناقشة نقطة هامة، بل وحاسمة، بالنسبة لمجلسنا، ولمنظمتنا أيضا. فالقضايا التي يجري التفاوض عليها أساسية. إنها تتجاوز حدود العراق وتمس مستقبل النظام الدولي كله والعلاقات بين الشمال والجنوب، لا سيما علاقاتنا بالعالم العربي. إن العمل الذي يفتقر إلى المشروعية

الكاملة ولا يحظى بمساندة المجتمع الدولي الكاملة من شأنه أن يستعصي على الفهم ويمكن أن يلحق ضررا فادحا بتلك العلاقات.

والنهج الفرنسي، إذ يضع هذا العمل داخل إطار الأمن الجماعي، فإنه يرمي إلى ضمان مشروعيته وفعاليته ويحترم في نفس الوقت المبادئ التي حددها ميثاق الأمم المتحدة.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذا الاجتماع العلني عن الحالة بين العراق والكويت. وأتوجه بشكري أيضا إلى سفير جنوب أفريقيا، الذي تقدم بهذا الطلب بوصفه رئيس المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز.

إن تنظيم هذه المناقشة جاء في أنسب وقت. فالمسألة التي نناقشها تقع في صميم الأحداث الدولية الراهنة وفي مركز اهتمامات المجلس. وهذه مناسبة هامة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة في تبادل الآراء على نطاق واسع حول ما ينبغي أن نقوم به لحسم المسألة العراقية الشائكة.

منذ استئناف المناقشات قبل بضعة أشهر مع الحكومة العراقية حول طرائق عودة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كم تعليقا جرى الإدلاء به وكم سؤالا جرى طرحه فيما يتعلق بهذه الأزمة؟ وحتى إن لم يف الاجتماع الذي عقد في فيينا مؤخرا حول الترتيبات العملية بجميع التوقعات، فإنه سمح بإحراز تقدم كبير في التوصل إلى الشروط المسبقة اللازمة لاستئناف عمليات التفتيش في العراق.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن ننوه على وجه الخصوص بقبول السلطات العراقية لجميع حقوق التفتيش، وفق الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا يعني أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستحصلان على إمكانية الوصول الفوري بلا شرط أو قيد إلى جميع المواقع، المتنقلة أو الثابتة، التي تريان أنه من المناسب تفتيشها. ورغم إحاطتنا علما بهذا الالتزام يرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل تنفيذه التام والكامل بغية تفادي تكرار السابقة السيئة لعام ١٩٩٨، التي ما زالت تتذكرها وفود عديدة. وهذا يعني أنه ينبغي إعطاء ولاية محددة للمفتشين، الذين ينبغي عدم وضع أية عراقيل أمام أنشطتهم.

إن وفد بلادي مستعد للإسهام في أي نهج يتوافق مع هذا المنطق. وننوه بأن الهدف هو إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل. علاوة على ذلك، نحن نرى أن جميع القضايا الأخرى المتصلة أو العالقة ينبغي حلها بأسرع ما يمكن بغية تمكين المفتشين من العودة لمباشرة عملهم. ومن هذا المنظور، لا بد للمباحثات التي تم الشروع فيها أن تستمر حتى تثمر بروح من التعاون الجيد والموضوعية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يوجه شكره إلى السيد بليكس والسيد البرادعي على جهودهما وإصرارهما على إتمام مهمتهما بفعالية. علاوة على ذلك، نغتنم هذه الفرصة لحث السلطات العراقية على بذل كل جهد لتحقيق تسوية نهائية لقضية المفقودين وقضية الممتلكات الكويتية المصادرة، وذلك وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن بلدي، غينيا، تتفانى في احترام قرارات المجلس وصون السلم والأمن الدوليين احتراما صارما. ونأمل أن يستمر تفضيل التفاوض من أجل حل هذه الأزمة سلميا وحماية المجتمع الدولي من مواجهة لا تُحمد عقباها. ووفدي مقتنع بأنه إذا تم تنفيذ التدابير التي وصفناها بفعالية وبروح حسن النية والتعاون الصريح، مدعومة بالمرونة والنزاهة، سنتمكن معا من التغلب على العقبات وتحقيق التنفيذ الشامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبذلك سنكون قد

أدينا عملا جيدا من خلال الإسهام في الحفاظ على وحدة ومصداقية مجلس الأمن وكذلك على السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط الحساسة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يجب أن يكون منطلقنا هو امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن. ويجب أن تكون هذه الرسالة الواضحة التي تخرج بها هذه الجلسة العلنية.

يواجه المجتمع الدولي خطرا جسيما من انتشار أسلحة التدمير الشامل. ونحن لا نشعر بالاطمئنان ولا بالأمن لأننا لا نعرف مدى هذا الخطر، عدا عن آثاره المدمرة المحتملة. والعراق سبب هام من أسباب انعدام الأمن هذا.

بيد أن ما من شك على الإطلاق فيما يتعلق بالتزامات العراق. فمنذ نهاية حرب الخليج يطالب المجتمع الدولي العراق، عبر مجلس الأمن، بتدمير أو إزالة أو تعطيل جميع أسلحة التدمير الشامل. وأقيم نظام للرصد والتحقق - نظام مفتشي الأمم المتحدة على الأسلحة - لضمان امتثال العراق. وليست عمليات التفتيش غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة للمجتمع الدولي لضمان أن العراق لم يعد حائزا لأسلحة تدمير شامل.

لقد تجاهل العراق طوال حوالي ١٢ عاما مطالب مجلس الأمن. والآن وافقت حكومة العراق، بعد تعرضها لضغط شديد، على استقبال المفتشين بدون شروط. ويحدو النرويج الأمل في أن يمثل هذا تغييرا في موقف العراق واستعدادا منه للوفاء بالتزامه بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة. ولكن ما زالت هناك مسائل عملية ومعلقة لا بد من التصدي لها قبل أن يبدأ المفتشون أداء ولايتهم.

وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، فنحن نواجه التحدي المتمثل في تحديد الكيفية التي يمكن أن نضمن بها عمليات تفتيش معقولة تزيل عدم الطمأنينة الذي نواجهه اليوم. وفي المستقبل المباشر، ينبغي أن نصدر قرارا واضحا لا لبس فيه من مجلس الأمن، فيه جدول واضح لا لبس فيه، كأساس لعمليات التفتيش الجديدة. والعنصر الآخر الهام يجب أن يتمثل في وصول المفتشين بحرية وبلا شروط إلى العراق بأكمله. وهذا يعني أنه سيتعين على مجلس الأمن أن يلغي الاتفاق المبرم بين العراق والأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ بشأن الإجراءات الخاصة بتفتيش ما يسمى بالمواقع الرئاسية - التي تشمل عدة مئات من المباني - ما لم يعلن العراق بنفسه أنه سيتجاهل الاتفاق. ولا يمكن إعطاء أي مبنى أو موقع حصانة من التفتيش إذا كان لنا أن نحصل على ردود محددة على الأسئلة المرتبطة بما يحوزه العراق من أسلحة دمار شامل. فلا يمكن أن يكون لدينا نظام تفتيش تعتريه الثغرات. ونحن نرى أنه لا بد من توضيح ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية توضيحا كاملا قبل عودة المفتشين.

وموجز القول إنه لا بد من التكفل بشاغلين رئيسيين. أولا، من الضروري السعي إلى إزالة أسلحة التدمير الشامل في العراق ومنظومات إيصالها بدون استخدام القوة العسكرية. ولكن إذا أخفق العراق مرة أخرى في الامتثال فيجب، في رأينا، ألا يكون هناك أي شك على الإطلاق في أنه ستترتب على ذلك عواقب وخيمة للغاية على هذا البلد. ثانيا، أي رد فعل حيال العراق ينبغي أن يرتكز إلى القانون الدولي. والمطالب التي يطالب بها مجلس الأمن العراق واضحة ومحددة. إن لدينا رأي راسخ بأن هذه المسألة من اختصاص مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، من الأهمية الحيوية أن يتحد مجلس الأمن في موقفه.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): الموضوع قيد البحث موضوع بالغ الجدية، ولكني آمل أن تسمحوا لي بأن أبدأ بملاحظة عابثة بعض الشيء. إن إحدى

الأفكار عموما التي استمعنا إليها في المناقشة حتى الآن هي أن هذه العملية برمتها قد شهدت تهميش أعضاء المجلس المنتخبين. ومع هذا، ففي عصر اليوم، بعد أن تكلم كل الأعضاء الدائمين باستثناء عضو واحد وبدأ عضو منتخب بالتكلم، كانت القاعة قد فرغت. أعتقد أن الفعال في هذه القاعة تبين الواقع الذي يجب أن نتعامل معه.

وأنتقل الآن إلى نص بياني. تنعقد هذه الجلسة في الوقت الملائم. فأنظار العالم منصبة على مسألة العراق. وبما أنه قد انقضى أكثر من ١٥ شهرا منذ أن اجتمع مجلس الأمن رسميا للنظر في الحالة بين العراق والكويت، فقد آن الأوان لكي يعيد المجلس بحث المسائل الرئيسية. وإذ تجري نقاشنا في هذه القاعة، لا يمكننا أن نتجاهل نقاشا عالميا أوسع يدور حول الموضوع ذاته. فهناك توافق آراء دولي جلي على وجوب امتثال العراق لقرارات المجلس التي تحداها حتى الآن. غير أن مناقشة تدور في الوقت ذاته حول إمكانية نشوب حرب في العراق، حرب من شأنها أن تخلف عواقب يحتمل أن تكون بعيدة المدى. ولهذا السبب يلزم أن يواجه المجلس هذه المسألة مواجهة صادقة. فلا يملك سوى المجلس القدرة على تقديم طريق بديل يتمتع بالمصداقية نحو السلام.

ومن حسن الطالع أن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعودة إلى العراق، بعد انقطاع دام زهاء أربع سنوات. ولكفالة عودتهم إلى العراق مزودين بالتفويض الكافي، تدور الآن مشاورات مكثفة بشأن إصدار قرار جديد. وقد علمت معظم الدول الأعضاء بنبأ المفاهيم الواردة في مشاريع النصوص المتباينة عن طريق وسائط الإعلام. وأدت المناقشات المكثفة في الأروقة بدورها إلى إجراء مناقشات اليوم في قاعة المجلس. ومن دواعي سرورنا أن عموم الأعضاء قد قرروا المشاركة في هذه المناقشة وتقديم وجهات نظرهم بشأن الكيفية التي ينبغي للمجلس أن يواصل عمله.

ومن الأهمية بمكان ونحن ندير جلستنا اليوم أن نذكّر أنفسنا بأن مجلس الأمن، عملا بأحكام المادة ٢٤ من الميثاق، يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وقد حث الرئيس جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة، في خطابه أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر على إنفاذ أحكام قرارات المجلس السابقة على العراق. وأعلن الأمين العام كوفي عنان أيضا للجمعية العامة في ١٢ أيلول/ سبتمبر أنه ”في حالة استمرار العراق في تحديه فعلى مجلس الأمن أن يواجه مسؤولياته“.

وقد اتخذنا كلنا تقريبا باستمرار، بما في ذلك سنغافورة، الموقف المتمثل في وجوب امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة للقرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩). إذ يوفر هذان القراران الرئيسيان المعايير المنظمة للامتثال من جانب العراق. وتنص المادة ٢٥ من الميثاق بوضوح على أن قرارات مجلس الأمن ملزمة قانونا لجميع الدول. فلا بد من الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن، بغضّ النظر عن اتخاذها في إطار الفصل السادس أو الفصل السابع من الميثاق. ولا يمكن إهمال أي قرار من قرارات المجلس فيما يتعلق بأي أمر من الأمور دون أن يكون لذلك عاقبة. ومن ثم فإنه لا بد للمجلس، حفاظا على مصداقيته وسلطته، أن يتابع بقوة تنفيذ جميع قراراته، سواء تعلقت بالعراق، أو الشرق الأوسط، أو البلقان، أو أفريقيا. أما التنفيذ الانتقائي فسوف يقوض سلطة المجلس الأدبية.

أما في حالة العراق، فقد بقيت بعض مسائل هامة دون حسم منذ نهاية حرب الخليج، في عام ١٩٩١. ومن أدق هذه المسائل نزع جميع أسلحة الدمار الشامل التي لدى العراق. ومثّل الالتزام المذكور حجر الأساس في اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بعد حرب الخليج بين قوات الائتلاف والعراق. وتطلبت أحكام وقف إطلاق النار التي اعتمدها المجلس في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من العراق أن

ينهي برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ويعترف بالكويت، ويخبر عن مصير الكويتيين ورعايا الأطراف الثالثة المفقودين، ويعيد الممتلكات الكويتية، ويوقف دعمه للإرهاب الدولي. وقُصد بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) أن يوفر إطارا شاملا لإعادة السلام وصون الأمن في المنطقة. ومن دواعي الأسف أن العراق لم يمتثل لأي من أحكام ذلك القرار، بالرغم من انقضاء ١١ عاما ونصف على صدوره.

وشكلت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أيضا بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لمراقبة امتثال العراق لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح. ومن دواعي الأسف أن المشاكل المتعلقة بإتاحة سبل الوصول إلى المواقع التي يشتبه في احتوائها على أسلحة الدمار الشامل بدأت تقريبا بمجرد بدء عمليات اللجنة الخاصة في نيسان/أبريل ١٩٩١. وبدلا من صدور الإعلانات والاضطلاع بعمليات التحقق، سرعان ما تحولت عمليات التفتيش إلى نمط مستمر من المراوغة والملاحقة. واشتدت أزمات التفتيش حدّة بصفة خاصة بعد عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وأعقب حالات الجمود المشوب بالتوتر وعمليات طرد المفتشين التوصل إلى حلول توفيقية مؤقتة أتاحت للجنة الخاصة استئناف أعمال التفتيش.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين العراق والأمين العام. فنصت على إتاحة إمكانية وصول المفتشين والمراقبين الدبلوماسيين إلى ثمانية مواقع رئاسية. وشدد القرار ١١٥٤ (١٩٩٨)، المتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق، على أن امتثال العراق لالتزاماته بتوفير سبل الوصول الفوري غير المشروط وغير المقيّد تمشيا مع القرارات ذات الصلة يمثل أمرا ضروريا لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١). كما أنذر بأن ”أي انتهاك من شأنه أن يؤدي إلى أوخم العواقب بالنسبة للعراق“.

ورغم هذا فقد تدهور الموقف. ومنع العراق اللجنة الخاصة من تفتيش المرافق الجديدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٢٠٥ (١٩٩٨). واعتُبر رفض العراق التعاون مع اللجنة الخاصة ”انتهاكا صارخا“ لاتفاق وقف إطلاق النار. ولم تكلل الجهود التي بذلت لاحقا للحصول على تعاون العراق بالنجاح. فتم سحب المفتشين. وأعقب ذلك حملة قصف شنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. واستهدفت تلك الحملة، التي أطلق عليها عملية ثعلب الصحراء، المنشآت الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأهداف العسكرية العراقية. وينبغي أن نأخذ هذا التحول المؤسف في الأحداث في عام ١٩٩٨ بعين الاعتبار ونحن نحاول مرة أخرى التوصل إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن العراق.

وبعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، استغرق المجلس عاما كاملا في التوصل إلى اتفاق على قرار جديد. واتخذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بأغلبية ١١ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. ونص على وقف معظم الجزاءات في حالة تعاون العراق الكامل مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش التي خلفت اللجنة الخاصة. ومع أنه قد مرت ثلاثة أعوام تقريبا على اتخاذ هذا القرار، فإن لجنة الرصد والتحقق والتفتيش لم تتمكن من استئناف قيامها بأعمال التفتيش. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة يمكنها اليوم العودة إلى العراق بدون أن يلزم قانونا اتخاذ قرار جديد، فقد أخذ ينشأ توافق في الآراء مؤداه أنه قد يكون من الحكمة التوصل إلى اتفاق بشأن قرار جديد قبل عودة المفتشين.

ذلك أن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أولا، لم يتخذ بالإجماع. فقد امتنع ٣ من الأعضاء الدائمين وعضو واحد من غير الدائمين عن التصويت بسبب بعض مواضع

للغموض في القرار المذكور. ويبرز هذا أيضا الحاجة إلى تأمين وحدة المجلس وإرادته إنفاذ قراراته، وهو أمر في نهاية المطاف أهم من إصدار قرارات جديدة. والواقع أن الأمين العام أكّد أيضا أهمية وحدة عمل مجلس الأمن، وذلك في بيان أدلت به نائبة الأمين العام لويز فريشيت نيابة عنه بالأمس.

ثانيا، يجب أن نسلّم بأن الأوضاع السياسية الجغرافية لهذه المسألة قد اعتراها تحول منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ومجلس الأمن إذا لم يعترف بحقائق الاعتبارات السياسية الجغرافية الجديدة سيصبح لا محالة مجلسا عاجزا عن الاضطلاع بأعماله بشكل فعال. وننوه بما قاله الأمين العام كذلك في بيان أدلت به نيابة عنه نائبة الأمين العام في بداية مناقشتنا من أن المجلس قد "يختار الموافقة على إصدار قرار جديد يقوّي أيدي المفتشين، حتى لا يكون هناك ضعف أو جوانب غموض". والواقع أن الأمين العام رأى أن "خطوة من هذا القبيل ستكون مستصوبة".

وقد أسهمت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أيضا في تركيز الاهتمام على الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. وتعلق سنغافورة أهمية كبرى على هذه المسألة. وفي رأينا أن التركيز ينبغي أن ينصب في أي قرار جديد على نزع أسلحة الدمار الشامل التي لدى العراق، امتثالا لقرارات مجلس الأمن. وتمثل عودة مفتشي الأمم المتحدة الخطوة الأولى صوب امتثال العراق لجميع قرارات المجلس. غير أن عمليات التفتيش ليست هدفا في حد ذاتها. فالهدف النهائي هو كفالة عدم احتفاظ العراق بأي أسلحة للدمار الشامل وعدم إحيائه لأي برامج لأسلحة من هذا القبيل.

ونرى ضرورة أن يتمتع مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة بجميع حقوق التفتيش التي تمكنهم من تحقيق هذه الأهداف. ونحث العراق على التعاون بشكل كامل مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمكينا لمفتشيهما من الاضطلاع بأعمال التفتيش والرصد على نحو فعال.

وهذا يعني توفير إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى جميع المواقع، بما فيها المواقع الرئاسية من دون استثناء. وإن الوصول بلا عائق وتوفر الدليل الثابت الموافقين لما أعلنه العراق، سيؤمنان مستوى عاليا من الثقة بأن العراق يمتثل لالتزاماته بالقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل.

ونلاحظ أنه ما زال يتعين على حكومة العراق أن تقدم تأكيدها بشأن نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها في محادثات فيينا المتعلقة بالترتيبات العملية لعمليات التفتيش، على النحو المبين في الرسالة المشتركة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر الصادرة عن السيد هانز بليكس، والسيد محمد البرادعي. وإننا نحث حكومة العراق على القيام بذلك من دون لبس أو تأخير. وكما أعلم السيد بليكس مجلس الأمن، في مشاوراته غير الرسمية التي جرت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، فإن أبسط طريقة لحسم النقاط المتبقية تكمن في تأكيد محتويات الرسالة المشتركة.

وفي الوقت ذاته، يجب أن تضمن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إجراء جميع عمليات التفتيش، كما ذكر السيد بليكس مرارا، بطريقة فعالة ولكن صائبة. واليوم، الرهانات كبيرة جدا. والفرق بين عمليات التفتيش الناجحة وغير الناجحة قد يكون الفرق بين الحرب والسلم. ولذلك، يتحمل السيد بليكس عبئًا جسيما. بيد أننا نوليه والفريق العامل معه كامل الثقة. فخبرته الطويلة وبراعته المهنية وحكمه وعدم انحيازه ومزاجه أمور كلها ترتقي به بشكل بارز إلى مستوى المهمة التي تنتظره. وعليه، تقتضي الضرورة ألا يحاول مجلس الأمن

التدخل في أدق تفاصيل أداء مهامه. وكما قال أحد زملائنا، في مشاورات المجلس غير الرسمية، ينبغي أن نقوي يديه لا أن نغل رجليه.

وفيما نركز على المسألة الهامة لنزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، يجب ألا يغيب عن بالنا البعد الإنساني لمسألة العراق. وتولي سنغافورة أهمية كبرى لتحسين الحالة الإنسانية لشعب العراق الذي عانى عناء شديدا خلال العقد الماضي. وقد جرى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) قبل ١٢ سنة. وعلى الرغم من أن الجزاءات استهدفت حكومة العراق، فقد تحمل شعب العراق البريء أثقل عبء للجزاءات، نتيجة، إلى حد كبير، لاستمرار عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، وبعد مرور أكثر من عقد، ما زالت أسر الكويت وغيرها محرومة من طي صفحة مسألة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى المفقودين.

وفي جهد لمعالجة احتياجات الشعب العراقي الإنسانية، تم إنشاء برنامج النفط مقابل الغذاء بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وما فتئ ساري المفعول منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وقد أحدث فرقا كبيرا في أوجه حياة الشعب العراقي. ولكنه نظام لا يتسم بالكمال. فتعين تعديله على مر السنين لتلبية احتياجات الشعب العراقي الإنسانية. وقد شكلت إجراءات تنقيح قائمة السلع الخاضعة للاستعراض التي اعتمدت في القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٢، خطوة أخرى للسير قدما في الجهود الرامية إلى إجراء مزيد من التحسين في النظام. ولكن النقص الحالي في تمويل العقود الإنسانية بسبب انخفاض صادرات النفط، يثير قلقا كبيرا. وسنعمل مع زملائنا في المجلس لنعالج بسرعة العوامل التي تسهم في تدني الصادرات. وهذه مسألة ملحة.

ووفقا للأرقام الأخيرة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، يحتاج العراق إلى تصدير النفط بما يقارب ٧ بلايين دولار خلال المرحلة الحالية التي تنتهي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ليلبي احتياجات ميزانية برنامجه الإنساني البالغة ٥ بلايين دولار. ومنذ بدء المرحلة الحالية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، تم شحن ما قيمته ٣,٠٣ بليون دولار من النفط فحسب. وبتعبير آخر، لا بد من مضاعفة الصادرات في نصف المدة لبلوغ هدف البرنامج.

ولقد تم وضع تصور لبرنامج النفط مقابل الغذاء كتدبير مؤقت لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. فهو لا يشكل بديلا من النشاط الاقتصادي الطبيعي في العراق. وسينتهي حالما تمتثل حكومة العراق امتثالا كاملا للقرارات ذات الصلة. ولذلك، فإن امتثال العراق الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة يوفر السبيل إلى تخفيف وطأة الجزاءات.

وإننا نحث العراق على التعاون الكامل مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في تحديد وكشف جميع برامجه بشأن أسلحة الدمار الشامل. وبموجب الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، لن يعود للحظر المفروض على صادرات العراق أي مفعول أو أثر، حالما يوافق المجلس على أن العراق قد امتثل لكل التزاماته بنزع أسلحة الدمار الشامل. ومن المهم أيضا أن أذكر بأن القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، يلحظ في الفقرة ١٤ منه، أن هذه الإجراءات التي يجب أن يتخذها العراق ”تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“.

وإننا نقف عند مفترق طرق بشأن هذه المسألة. وثمة سبيل واحد سيقودنا إلى السلام. فإذا رفض العراق الوفاء بالتزاماته بنزع السلاح، فسيسلك بالتأكيد الطريق الآخر. وهذه نتيجة نود جميعنا تجنبها. وعليه، فإن الخيار النهائي

يعتمد على حكومة العراق. فشعب العراق قد عانى بما فيه الكفاية. ونحث حكومة العراق على اتخاذ القرار الصحيح في هذه المرحلة الحاسمة.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر مجموعة حركة عدم الانحياز على اتخاذها المبادرة بطلب إجراء هذه المناقشة. إنه من أكثر الأمور أهمية أن تتاح لكل أعضاء الأمم المتحدة فرصة الإعراب عن آرائهم في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الحاسمة.

وتؤيد أيرلندا كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك، في وقت سابق من هذا النقاش، باسم الاتحاد الأوروبي.

إن أيرلندا نصير قوي لنظام الأمن الجماعي الدولي الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة. فبموجب ذلك النظام، يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الأولى عن صون الأمن والسلم الدوليين.

وفي المسألة المعروضة علينا، وكما الحال بالنسبة لكل مسألة أخرى، تعتبر أيرلندا أنه يجدر بنا كلنا، سواء كنا نخدم في المجلس أم لا، أن نحترم، بكل أسلوب ممكن، سلامة المجلس في ممارسته لواجبه. وإن المسؤولية الرئيسية عن صنع القرارات وفقا للميثاق، بشأن صون السلم والأمن الدوليين، هي مسؤولية المجلس، ويجب أن تبقى لديه. وبالمثل، يتمتع مجلس الأمن بالحق والمسؤولية، بموجب الميثاق، في أن يصدر الحكم الضروري في حال لم يتم احترام قراراته وتنفيذها بالكامل، وكلما حصل ذلك. والمجلس هو الذي يقرر الرد المناسب.

وأن يكون أحدنا عضوا في مجلس الأمن فهذا يعني أن يدرك بشكل أساسي – كما ندرك جميعنا بالتأكيد – كيف تتطلع الحكومات والشعوب في أنحاء العالم إلى المجلس لكي يقود بوضوح المسائل الحساسة والخطيرة التي يبقيها قيد نظره. كما لا بد وأن ندرك أيضا بأن العديد من حكومات وشعوب كثيرة في أنحاء العالم – مما تعيش حياتها يوما بيوم، لا مجرد نخبة سياسية – غالبا ما تعرف مواقعها وتحدد نطاقها الأخلاقي والسياسي من خلال الأحكام والقرارات التي يصدرها المجلس. وهذا موضوع جديد في العلاقات الدولية. ويجب أن نحترم هذه الثقة ونكون جديرين بها.

وينص الميثاق على أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من دون استثناء، توافق على قرارات مجلس الأمن وتنفذها. وهي مسألة تسبب قلقا خطيرا حين تتجاهل أي دولة عضو إرادة المجتمع الدولي وتواصل على مر سنوات عديدة، إغفال قرارات مجلس الأمن، مما يقوض احترام القانون الدولي ويضعف النظام الدولي الذي نعتمد عليه في أمننا الجماعي والفردي.

إن هذا النظام قد وضع لحمايتنا جميعا. ونحن كلنا نصبح أقل أمنا حين يستخف أحد الأعضاء بأحكامه في أية مسألة من المسائل. وعلى مجلس الأمن واجب واضح يتمثل بمعالجة تلك الأوضاع وضمان الامتثال وفقا للميثاق.

وفي مسألة العراق، ما برحت أيرلندا تشعر بالقلق حيال واقع أن الالتزامات الملزمة قانونيا التي فرضت، بموجب قرارات مجلس الأمن، قد بقيت من دون تنفيذ. أما آثار عدم احترام العراق لقرارات مجلس الأمن فقد ألقت بأوزارها على شعب العراق. وهو قد تحمل عقدا مجحفا من الحرب، وعليه أن يتحمل آثار الجزاءات الاقتصادية الشاملة المفروضة على بلاده. أما اللوم على هذه المعاناة فيقع أولا على عاتق الحكومة العراقية. فلو نفّذت الحكومة العراقية جميع التزاماتها وتعاونت تعاوناً تاماً ومباشراً مع مفتشي الأسلحة، لرُفعت الجزاءات منذ فترة طويلة. ولكنها اختارت ألا تفعل ذلك وعانى الشعب العراقي نتيجة لهذا الاختيار من جانب الذين يحكمونه.

وقد أضرّ هذا الوضع أيضاً بجيران العراق، ولا سيما الكويت. ما دامت قرارات المجلس من دون تنفيذ لا يمكن ضمان أمن المنطقة. وعدم إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو تقديم معلومات عنهم، وعدم إعادة جميع الممتلكات الكويتية تمثل تحدٍ لسلطة مجلس الأمن وتشكك بصدق الالتزامات التي قطعها العراق على نفسه في القمة العربية المعقودة في بيروت.

ترحب أيرلندا بقدوم الرئيس بوش إلى الأمم المتحدة وعرض شواغل بلاده علينا، التي تتعلق بالتهديد الذي يشكله عدم امتثال العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. ومن الصواب أن يدرس مجلس الأمن هذه الشواغل بعناية فائقة.

وما فتئ عدم وفاء العراق بالتزاماته يمثل تحدياً للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وتشيد أيرلندا بالأمين العام على الجهود التي يبذلها لتأمين موافقة العراق على قبول عودة مفتشي الأسلحة التي، كما قال لنا العراق نفسه في الجمعية العامة، تمثل الخطوة الأولى التي لا غنى عنها لتطمين العالم أن جميع أسلحة التدمير الشامل العراقية تمت إزالتها.

ونحن نرحب بموافقة العراق في ١٦ أيلول/سبتمبر على قبول عودة مفتشي الأسلحة بدون شروط. ونحث السلطات العراقية بقوة على أن تدعم الأقوال بالأفعال. يجب أن تتعاون هذه السلطات تعاوناً تاماً مع المفتشين، وألا تخفي شيئاً عنهم، وأن تسمح لهم بالوصول الكامل والحر وغير المعاق إلى أي مكان في البلاد وإلى جميع الوثائق ذات الصلة وجميع الأشخاص ذوي العلاقة.

ونحث العراق أيضاً على أن يعلن بوضوح أن المفتشين سيتاح لهم الوصول الفوري والكامل إلى جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المواقع الرئاسية. فهذا الوصول ضروري لكي تكون لعمليات التفتيش مصداقية لدى المجتمع الدولي.

وينبغي أن يؤكد العراق دون مزيد من التأخير أنه يقبل جميع الترتيبات العملية اللازمة لإجراء عمليات التفتيش، وأنه سييسّر سير هذه العمليات.

ولدى أيرلندا قناعة قوية بأن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بقيادة السيد هانز بليكس، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بقيادة السيد محمد البرادعي، ستنفذان عمليات التفتيش التي طلبها هذا المجلس بالصرامة والمهارة اللازمتين. ونحن واثقون كل الثقة من أنهما ستسترشدان كلياً بالتفويض الذي أعطي لهما، وأنهما ستحكمان على الأوضاع بموضوعية وحياد. وتعتقد أيرلندا أنه ينبغي أن يدخل المفتشون إلى العراق في أسرع وقت ممكن وأن يباشروا عملية نزع السلاح، وفقاً لأحكام القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وأية أحكام أخرى جديدة قد يقررها المجلس. ونحن نؤمن أيضاً أنه إذا أخفق العراق مرة أخرى في التعاون مع المفتشين، على الرغم من التزامه الأخير، فإنه يجب على المجلس، كما قال الأمين العام، أن يتحمل مسؤولياته.

إن أيرلندا، بوصفها عضواً في مجلس الأمن، تدرك تماماً رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل لهذه المسألة بالوسائل السلمية ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وسنقيّم بعناية فائقة الآراء التي أعرب عنها الأعضاء في هذا النقاش.

نحن نعتقد أنه يمكن تحقيق هذا الهدف المشترك، وفي مقدور مجلس الأمن أن يصوغ قراراً يهيئ خلق الظروف الملائمة لذلك. وفي المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، وافق أعضاء الأمم المتحدة على أن يعمل المجلس نائباً عنهم في قيامه بمسؤوليته الرئيسية تجاه صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك من حق المجلس أن يتوقع الدعم الكامل من المجتمع الدولي، ولكن يجب عليه أيضاً أن يضمن الحفاظ على هذا الدعم. وتتعزز سلطة مجلس الأمن الكاملة كثيراً عندما

تتطابق إجراءاته مع رغبات أعضاء الأمم المتحدة، وعندما ينظر إلى هذه الإجراءات على أنها تحظى بدعمهم.

وعلى وجه الخصوص، في مسألة لها هذه الأهمية، ينبغي أن يبذل مجلس الأمن كل جهد ممكن ليحصل على أكبر قدر ممكن من توافق الآراء بين أعضائه. ولا يوجد ما هو أفضل من ذلك للتدليل على قوة تصميم المجلس. ينبغي أن يصر القرار على إتاحة الوصول غير المعاق لمفتشي الأسلحة. وينبغي أن يوضح طرائق عملهم ويزيل أية جوانب غموض تعتريه وأن ييسّره لضمان إجراء تفتيش فعال لجميع المواقع. وينبغي ألا يترك القرار مجالاً للشك في أنه يجب على العراق أن يمتثل بدون تأخير أو محاولات للتهرب من الالتزامات التي فرضها عليه مجلس الأمن. وينبغي أن يوضح القرار أن المجلس سيتخذ أي قرار ضروري لتنفيذ الامتثال إذا لم يتعاون العراق كما هو مطلوب منه. ويجب أن يكون أي قرار يتخذه المجلس متمشياً تماماً مع الميثاق.

ومن الواضح لنا، نتيجة لمناقشاتنا مع أعضاء المجلس الآخرين، أن الغالبية العظمى، وربما الجميع، يعتقدون أنه من المرجح أن يؤدي هذا النهج إلى الحل السلمي الذي يريده المجتمع الدولي، وأنهم جميعاً مستعدون لدعم هذا القرار.

لقد تحدثت عن معاناة الشعب العراقي، التي تعزى بصورة رئيسية إلى خيارات حكومته التي أدت إلى كوارث. ولهذا السبب أيدت أيرلندا بفعالية المفاوضات واعتماد القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) في وقت سابق من هذا العام، وهو القرار الذي وضع قائمة استعراض السلع، واضعاً البرنامج الإنساني على أُسس جديد.

إلا أن هذا البرنامج يتوقف على تدفق النفط على نحو كاف لتوفير التمويل اللازم له. ومن المؤسف جداً أن تمويل البرنامج الإنساني لا يزال غير كاف لأسباب عديدة – تتمثل الأسباب الرئيسية من بينها في تكرار وقف صادرات النفط من قبل العراق، وفرض العراق رسوما إضافية وإقدام العراق على بيع النفط خارج حساب الضمان. ومن المهم جداً أن يعالج المجلس هذه المسألة في الفترة القادمة.

أخيراً، تأمل أيرلندا أن يؤدي إجراء عملية تفتيش فعالة ومستفيضة، بتعاون كامل من جانب السلطات العراقية، إلى تعليق الجزاءات في وقت مبكر، على نحو يتمشى تماماً مع أحكام القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

إن بمقدور حكومة العراق أن تزيل التوتر الحالي وأن تضع حداً لمعاناة شعبها. وكل ما يجب عليها أن تفعله هو أن تفي بدون تأخير بكامل التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. وينبغي أن تفعل ذلك بدون أية مراوغة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيد الاتحاد الروسي بفعالية طلب حركة عدم الانحياز عقد جلسة الحوار المفتوحة هذه حول العراق. وهي تعطي مجلس الأمن فرصة لسماع ودراسة آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبل أن يحدد الأسلوب الذي سيتبعه حيال مسألة العراق. ويتمشى هذا النهج تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة.

فعلى مدى حوالي اثنتي عشرة سنة مضت، سعى المجتمع الدولي لإيجاد طريقة لتسوية الحالة العراقية. واتخذ مجلس الأمن خلال هذه المدة ٥٠ قراراً وواجه عدة أزمات حادة. والأسباب الجذرية لهذا المأزق الحالي لا تعود إلى موقف الجانب العراقي وحده، على الرغم من أننا بعيدون عن التغاضي عن سلوك بغداد، في حين تكررت الإشارة يوم أمس واليوم إلى ضرورة أن يفي العراق بجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. ونحن نؤيد تماماً هذا التقييم. وفي نفس الوقت، لم يتمكن مجلس الأمن في عدد من المناسبات من إجراء تقييم موضوعي لهذه الحالة والوفاء

بالتزاماته المتمثلة في العمل على إيجاد تسوية شاملة في الخليج الفارسي.

لقد أجرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حوالي ٧٠٠٠ عملية تفتيش على مدى السنين العديدة التي عملتا فيها في العراق. ونتيجة لذلك، أحرزنا تقدماً كبيراً في إنهاء برامج أسلحة التدمير الشامل العراقية. ومكّنتنا عمليات التفتيش من تدمير مكونات لأسلحة الدمار الشامل أكبر من تلك التي دمرتها الضربات العسكرية الموجهة للعراق أثناء حرب الخليج.

ولقد نجحنا في تشكيل توازن مادي في المجال النووي عام ١٩٩٨، سمح لنا، حسب رأي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتحويل هذا الملف إلى نظام رصد طويل الأمد.

ولسوء الحظ، لم يكن مجلس الأمن قادرا على إدراك هذه الحقيقة منذ أربع سنوات. ومن المهم أن هذا الاستنتاج أيده المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد البرادعي، في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، التي ذكر فيها بوضوح أنه لا توجد قضايا نزع سلاح نووي معلقة لم تحل. وقد تم توزيع هذا الرسالة على أعضاء مجلس الأمن ويمكن لأي شخص أن يطلع عليها.

وهناك صورة تكاد تكون كاملة عن وضع الصواريخ أيضا. وقد تم تدمير جزء كبير من مخزونات الأسلحة الكيميائية، على الرغم من وجود بعض القضايا المعلقة التي تتطلب مزيدا من الإيضاح. وأكبر المشاكل كانت قائمة في المجال البيولوجي. ولكن بشأن هذه القضايا وجميع القضايا المعلقة كان بالإمكان الوصول إلى حلول. وعلى أي حال، تشهد وثائق لجنة الأمم المتحدة الخاصة السابقة بأن الوضع كان كذلك.

ولكن هذا لم يحدث في الواقع. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ تسبب رئيس اللجنة السابقة في أزمة، إذ سحب المفتشين من العراق بصورة تعسفية ومن دون موافقة مجلس الأمن. ولم يأت تقريره إلى المجلس إلا بعد أن شن طيران الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هجمات عسكرية على العراق. وفي الحقيقة، صرحت حكومة الولايات المتحدة، بعد هذه الهجمات، أن الهجمات كانت قد تعاملت مع قضية القضاء على ما تبقى من أسلحة التدمير الشامل العراقية، على الرغم من أن المعلومات ذات الصلة لم تقدم إلى مجلس الأمن.

وبهذه الطريقة، فاللجنة السابقة، من خلال أعمالها الاستفزازية، قضت على مصداقيتها وفي آن واحد قوضت آفاق ما قبل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في التوصل إلى تسوية شاملة.

ووجد مجلس الأمن نفسه في أزمة كبيرة لم يتسبب فيها بشأن قضية العراق ولم يكن قادرا لوقت طويل على الخروج من هذا المأزق. وبعد عام صغنا قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي سمح لنا بتجديد أعمال التفتيش على أساس دولي حقيقي جديد. ومع ذلك، تضمن هذا القرار معيارا شديد الغموض لتعليق الجزاءات، أعطى فرصة لأعضاء فرادى في مجلس الأمن لمواصلة الحظر بلا نهاية، حسب تقديرهم.

ولهذا السبب امتنعت روسيا، مع فرنسا والصين وماليزيا عن التصويت على القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وقدمنا مقترحات لإعطاء مضمون لمعيار تعليق الجزاءات في سياق تسوية شاملة. وهذه المقترحات معروفة وما زالت سارية.

ولن ننسى أنه في القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١)، صرح الأعضاء بالإجماع بالتزامهم بتسوية شاملة على أساس قرارات مجلس الأمن القائمة، بما فيها قرار مجلس الأمن

١٢٨٤ (١٩٩٩) المصاغ بعناية. ويجب أن ينفذ مجلس الأمن هذه الالتزامات، مثلما تم تنفيذ الجزء الآخر من قرار المجلس ١٣٨٢ (٢٠٠١)، وأن يعد قائمة لاستعراض السلع. وهكذا هناك جزءان للقرار. تم الالتزام بجزء، ولم يتم الالتزام بالجزء الآخر.

وروسيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، ما فتئت تبذل أقصى ما في وسعها لمنع تجديد برامج أسلحة التدمير الشامل العراقية. ونحن مستعدون للتعاون بشأن هذا الأمر مع جميع الدول. وحتى الآن، فنحن، مثلنا في ذلك مثل جميع المراقبين غير المتحيزين، لم نحصل على أي نوع من الأدلة المقنعة على وجود أسلحة تدمير شامل في العراق أو برامج لتطويرها. ولم نشاهد أية حقائق أخرى من شأنها أن تضع العراق في سياق مكافحة الإرهاب. والسبيل الوحيد لإزالة أي شكوك هو النشر الفوري للمفتشين الدوليين في العراق. واليوم، لا توجد أي عوائق قانونية أو تقنية للقيام بهذا. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للجهود المكثفة لمجموعة كبيرة من البلدان، بما فيها روسيا، وكذلك جهود الأمين العام، وقيادة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وافقت بغداد، ليس على عودة غير مشروطة لمفتشي الأمم المتحدة فحسب، بل وأيضا على المعايير الجديدة والمعززة والشديدة الفعالية للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بأعمال التفتيش.

وبذلك يكون لدينا كل ما نحتاج إليه لضمان ألا يكون هناك تجديد للبرامج العسكرية الممنوعة في العراق، وأن هناك تسوية سياسية ودبلوماسية للأزمة. ونحن لا نرى أي سبب لتعطيل نشر هياكل اللجنة والوكالة في العراق. ولا نحتاج، سواء من الناحية الرسمية أو القانونية لأن يتخذ مجلس الأمن أي قرارات جديدة. وقد أكد ذلك السيدان بليكس والبرادعي. وهما لا يحتاجان لقرارات جديدة. ويحتاجان إلى الوضوح.

هل يؤيد جميع أعضاء مجلس الأمن النشر السريع للمفتشين في العراق؟ إذا كانت لدى المجلس رغبة سائدة في إعطاء دعم إضافي للجنة والوكالة لصالح التنفيذ الفعال للقرارات الموجودة، فنحن على استعداد للنظر في المقترحات ذات الصلة، بما فيها القائمة على أساس الأهمية الكبيرة لصون وحدة المجلس.

ونطالب بخطوات جماعية من جانب المجتمع الدولي. فالإجراءات الانفرادية لا تيسر الجهود من أجل التسوية،كما نرى المرة تلو الأخرى، طبقا لمثال ما يسمى بمنطقة حظر الطيران المعلنة بصورة انفرادية. وفي الوقت ذاته، ومع الجهود الرامية لعدم تجديد برامج أسلحة التدمير الشامل في العراق، يجب أن نواصل الضغط من أجل امتثال العراق لجميع المتطلبات الأخرى لمجلس الأمن، وخاصة الحاجة إلى إلقاء الضوء على مصير المحتجزين المفقودين، والتوصل إلى نهاية سريعة للعملية الجارية لإعادة السجلات الكويتية والممتلكات الكويتية.

وحينما نستمع إلى وسائط الإعلام، قد نحصل على انطباع بأن أهم شيء هو التوصل إلى اتفاق بشأن إذا ما كنا نتخذ قرارا أو قرارين. وفي الواقع، القضية ليست عدد القرارات، أو هل نحتاج لأي قرارات. إن ذلك يصرف الانتباه عن التركيز على لب الموضوع. ولكننا في الواقع نعتقد أن لب الموضوع ما يلي.

إذا ما كنا مهتمين بعدم تجديد برامج أسلحة التدمير الشامل في العراق، فما هي القضية المتبقية؟ وما الذي ننتظره؟ يمكن أن يسافر المفتشون ابتداء من الغد، والعراق يعلم أنه يجب أن يتعاون بصورة تامة ودقيقة مع المفتشين. ولكن إذا كنا لا نتكلم عن نشر المفتشين ولكن عن

استخدام القوة أو حتى عن تغيير النظام لدولة عضو في الأمم المتحدة – وهذا الهدف أشار إليه عدة مسؤولين علنا مرارا وتكرارا – فلا نرى أية طريقة يمكن لمجلس الأمن أن يعطي موافقته على ذلك. وأكرر أن لب الموضوع ليس عدد القرارات.

إن سلطات مجلس الأمن بموجب الميثاق تسمح له في أي وقت باتخاذ قرارات بشأن أي تدابير قد تكون مطلوبة لإزالة التهديدات الحقيقية. والشيء المهم الآن هو كيف نتوصل إلى تسوية شاملة على أساس أساليب سياسية ودبلوماسية مع دور مركزي يؤديه مجلس الأمن ومع امتثال صارم بقرارات المجلس التي تتعلق بقواعد القانون الدولي.

وفي هذا نرى المنهاج المشترك لعمل الأمم المتحدة بشأن العراق، ونحن مستعدون للتفاعل بشأن هذا المنهاج مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن. وهذا ما ظلت الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي تنادي به أثناء المناقشة بالأمس واليوم. وهذا هو رأي المجتمع الدولي. وذلك أيضا هو الواقع الجغرافي السياسي ونحن مقتنعون بأن أعضاء مجلس الأمن لن يستطيعوا تجاهل هذا النداء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أطمئن ممثل الاتحاد الروسي إلى أنه وفقا للتفاصيل التي قدمتها الأمانة العامة، فإن جميع الرسائل التي تلقيت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وزعت على جميع أعضاء المجلس. وآخر وثيقة تلقيت هي التي أرسلها ممثل المدير العام للوكالة بالأمم المتحدة. وقد أرسلت إلى جميع الدول الأعضاء ليلة الأربعاء الموافق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلت به كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة ريو. ونحن نشعر أيضا بالامتنان للبيانات التي أدلت بها هنا وفود عديدة خلال اليومين الماضيين. حيث نجد مختلف وجهات النظر المتعلقة بالمسألة، والتي من شأنها أن تكون مرجعا للمزيد من المناقشات في إطار مجلس الأمن.

ونحن، إذ نعترف بأهمية هذه المناقشة العامة بشأن العراق، نود أن نؤكد مركزية هذا المحفل المتعدد الأطراف في مناقشة الحالة التي جذبت اهتماما كبيرا من جانب مجلس الأمن خلال السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة. ونحن نؤكد أيضا الأهمية الخاصة لاستعمال الوسائل المتعددة الأطراف للاستجابة بشكل كاف ومشروع للمسائل ذات الاهتمام العالمي. ونحن واثقون بأن نهاية تبادلنا للآراء، ستؤكد الإجراءات المعتمدة مكانة مجلس الأمن باعتباره العنصر الفاعل المركزي الذي لا غنى عنه في أي قرار دولي يتعلق بالعراق.

وكولومبيا تشارك في نظر هذه المسألة مدفوعة أساسا بالحاجة إلى الحفاظ على دور وفعالية الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف؛ وبالحاجة إلى تأكيد دور مجلس الأمن بصفته الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين، وبالحاجة إلى جعل كل الدول الأعضاء تمتثل دون شروط لقراراته؛ وبالحاجة إلى إعادة تأكيد القانون الدولي والمبادئ العامة التي تجعل تعايشنا السلمي أمرا ممكنا.

إننا ندرك عدم الارتياح العام في المجتمع الدولي فيما يتعلق باستجابة الحكومة العراقية في الماضي لمطالب مجلس الأمن في أعقاب الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٩٠. وحتى أسابيع قليلة ماضية، كان مسلك العراق تجاه الأمين العام مسلكا متعنتاً. ومراسلاته فيما يتعلق بالمجلس كانت تتسم بالتحدي، ووجهات نظره بشأن القرارات الصادرة كانت مصدر دهشة كبيرة. لقد بذر العراق بذور الشك في المجتمع الدولي، وبالتالي، نشأت شكوك، بدورها، لها ما يبررها فيما يتعلق باحتمال أن العراق كان يواصل برامجه لتطوير أسلحة التدمير الشامل.

إننا نقدر نية العراق أن يتعاون دون شروط مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لعودة مفتشي الأسلحة. ونعترف بالتقدم المحرز والنتائج العملية المحققة في المفاوضات بين الرئيس التنفيذي للجنة وحكومة بغداد. لكننا نلاحظ، في الوقت نفسه، أن عمل مجلس الأمن وكل عضو من أعضائه كان من الممكن أن يكون أكثر سهولة إذا ما كانت سلطات بغداد قد تعاونت منذ البداية دون شروط في تطبيق قرارات مجلس الأمن وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق.

لقد كان من الواضح للمجتمع الدولي أن إشاراته التي لا غموض فيها بأن تدابير قد تتخذ في حالة عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن، أدت إلى تغيير في سلوك السلطات العراقية.

إننا نؤيد تأييدا قويا عمل الدكتور هانز بليكس وفريقه في اللجنة، وكذلك عمل الدكتور محمد البرادعي المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن كفاءهما المهنية ومهاراهما الدبلوماسية الكبيرة كانت واضحة في الأسابيع الأخيرة. ونحن واثقون بأن مجلس الأمن سيواصل تأييد هذه القيادة حتى يمكنها تحقيق هدف نزع السلاح، الذي لم يكن ممكنا لأكثر من عقد.

ونعتبر أنه مما لا غنى عنه أن يتمكن مفتشو الأسلحة، بأقرب وقت ممكن، من الانتهاء من العمل الذي لم تتمكن لجنة الأمم المتحدة الخاصة من إكماله. ومن الملح أن يدرسوا ويتحققوا من المعلومات التي تلتزم الحكومة العراقية بتقديمها إليهم في امتثالها لقرارات مجلس الأمن. ونحن واثقون بأنه ستكون هناك أعمال تفتيش حازمة، وجادة، ولها مصداقية، وتحظى بالاحترام وتتميز بالإتقان المهني، و نحن بحاجة إلى تعاون حقيقي من جانب السلطات العراقية للقيام بها.

ومع ذلك، فإن اللجنة، يجب أن تصل إلى موقعها بولاية متجددة من مجلس الأمن تضفي الشرعية على قراراها وتوائمها مع الحقائق الجديدة. وبالنسبة لكولومبيا، هناك أسباب سياسية وقانونية تجعل من الضروري تحديد معايير ممارسة أعمال التفتيش بدقة ووضوح وإصرار. وهذا من شأنه أن يتفق مع بيانات الدكتور بليكس، ومن المستحسن بدء الأنشطة على أرض الواقع بعد توصل المجلس إلى قرار.

إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو تحقيق توازن بين استعداد حكومة بغداد للوفاء بالتزاماها، من ناحية، والثبات والإصرار اللذين يجب على المجتمع الدولي أن يتحلى بهما لمنع تكرار التحدي الذي واجهه المجلس خلال السنوات الأربع الماضية، من ناحية أخرى.

وفي ضوء الظروف الحالية، هذه فرصة فريدة من نوعها، بل هي، على أية حال الفرصة الوحيدة لدولة يتعين عليها أن تتغلب على عزلتها وأن تنضم من جديد إلى مجتمع الأمم على قدم المساواة. ولذلك، فإن التحدي الأكبر للعراق هو أن يظهر للعالم أنه لا يشكل تهديدا لأحد.

إن العراق ليس لديه مشاكل تتعلق بقدرته على إنتاج أسلحة التدمير الشامل فحسب، وإنما هناك حالة إنسانية مثيرة للانزعاج تتعلق بالسكان العراقيين مسؤولة عنها الحكومة العراقية مسؤولية مباشرة. وبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي أنشأه المجلس للاستجابة بشكل فعال لتلك الحالة أسفر عن نتائج طيبة، بالرغم من وجود صعوبات في تنفيذه.

وهناك أيضا مسائل معلقة أخرى يجب حلها. ونشير إلى إعادة العراق الممتلكات الكويتية، وعلى وجه الخصوص السجلات والوثائق التاريخية الوطنية، التي جرى مؤخرا التوصل إلى التزام بشأنها. وبالإضافة إلى هذا، هناك موضوع أسرى الحرب والأشخاص المفقودين من مواطني الكويت ومن دول أخرى. والمناقشة بشأن عودة مفتشي الأسلحة

ينبغي ألا تصرفنا عن تلك الالتزامات الواجبة على حكومة بغداد.

منذ اثني عشر عاما، عندما شن العراق غزوه المروع على الكويت في ١٩٩٠، كانت كولومبيا، في ذلك الوقت، عضوا غير دائم العضوية في هذا المجلس. وفي تلك المناسبة، تجاهل العراق قرارات المجلس وكان لزاما اللجوء إلى وسائل أخرى لم تحقق، للأسف أهدافها. وهذه المرة، نحن على ثقة كبيرة بمسؤولية العناصر الفاعلة المشاركة وقدرتها على ضمان ألا نصبح متورطين في دوامة سياسية عسكرية شبيهة بتلك التي وقعت في ١٩٩٠.

إننا، نحن أعضاء المجلس ، يجب أن نسهم إسهاما أساسيا يبدأ بجهد كبير لتقريب الخلافات، وأن نقرر، بأسلوب متماسك إجماعي الطريق الذي نسلكه لحل هذا الصراع الحرج.

واسمحوا لي بأن أختتم بفكرتين. الأولى، أننا ينبغي أن نفصل موضوع هذه المناقشة العامة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية. إن الدوافع السياسية التي تكمن وراء مواقفنا بشأن الحالتين مختلفة إلى حد كبير.

ثانيا: يجب ألا تلهينا تطورات هذه الحالة وغيرها من الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس عن مكافحة الإرهاب الدولي، وهو أكبر تحد يواجهنا في عالم اليوم. والإرهاب لا يستريح، وهو مستمر في إظهار قدرته غير المحدودة على إحداث الدمار والهلاك. وعلينا أن نستمر في مواجهته بروح متجددة من التصميم.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لجنوب أفريقيا وحركة عدم الانحياز على اتخاذهما المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في الوقت المناسب حول الموقف في العراق.

لقد استمع وفدي باهتمام للبيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون، وهو يشارك في استشعار القلق العام بسبب التوتر المتزايد الذي أوجدته مشكلة نزع سلاح العراق.

وتؤيد بلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي، البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك بالأمس نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وكما ذكّرنا الأمين العام في بيانه الذي أدلى به في بداية هذه المناقشات، وهو بيان تؤيده بلادي، فإن المحافظة على مصداقية الأمم المتحدة أصبحت الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وتعتقد بلغاريا أن المحافظة على الدور الرئيسي لمجلس الأمن في حل المشكلة العراقية هي من الأهمية بمكان. وبلادي مقتنعة بأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن في موقع يمكنهما من حل الأزمة بالوسائل الدبلوماسية بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

ويتبين من بيان الرئيس بوش أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وكذلك من البيانات العامة التي أدلى بها زعماء أمريكيون آخرون، أن الولايات المتحدة قد اتخذت خيارا أساسيا ألا وهو استخدام آلية مجلس الأمن، وهي آلية لا يمكن تجاوزها، لتسوية مشكلة نزع سلاح العراق. وبلغاريا التي تعلق أهمية كبيرة على مبدأ تعددية الأطراف كمبدأ منظم للعلاقات الدولية، قد شجعها هذا الخيار الذي اتخذته الولايات المتحدة.

وبلادي مقتنعة بأن جميع الوسائل الدبلوماسية للحل السلمي للأزمة لم يستنفد بعد.

وإن الوفد البلغاري ممتن للأمين العام على دوره البناء في الحوار مع العراق. فخبرته السياسية وحكمته وروحه الإنسانية ونفوذه المعنوي أمور كلها ذات قيمة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذه اللحظة الحرجة في تاريخ

منظمتنا في الوقت الذي تمتحن فيه مصداقية المنظمة بدرجة كبيرة.

وبلغاريا ممتنة للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، السيد هانز بليكس، الذي وضع مهاراته وخبراته الفنية تحت تصرف مجلس الأمن. ولا يوجد مجال للشك في حكمه المستقل على الأشياء. وتكرر بلغاريا ثقتها الكاملة به، وتؤكد له، وللسيد البرادعي، المدير العام لوكالة الأمم المتحدة للطاقة الذرية، تأييدها الكامل.

لقد حان الأوان لإجراء تقييم موضوعي للعلاقات القائمة بين العراق ومجلس الأمن، والتي هي غالبا ما تعرضت للاضطراب منذ عام ١٩٩١. ولا بد من الاعتراف بأنه لو كان العراق قد امتثل في عام ١٩٩١ للقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، لكانت العقوبات قد رفعت في ذلك الوقت. إلا أن هذا لم يحدث. أما لعبة القط والفأر بين السلطات العراقية والمفتشين الذين حصلوا على تفويضهم من مجلس الأمن فإنها لم تفد أحدا وخاصة السلم والأمن الدوليين اللذين تعرضا للخطر في أكثر من مناسبة.

ولا يخالج بلغارياأدنى شك في أن الحوار المفتوح والصريح بين مجلس الأمن والعراق هو الوسيلة الوحيدة للتخفيف من التوترات الحالية. وتدعو بلادي العراق إلى التعاون كاملا مع مجلس الأمن وإلى الامتثال كليا وبدون شروط لقرارات المجلس.

ومن بين التزامات العراق بموجب قرارات مجلس الأمن، تحتل تلك المتعلقة بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل أولوية لا تنكر بالنسبة للمجتمع الدولي. ولقد أوضحت مناقشاتنا مرة أخرى هذه النقطة.

وبالأمس قال ممثل العراق – ما قاله وزير الشؤون الخارجية للعراق في الجمعية العامة قبل شهر تقريبا – إن العراق ليس لديه أسلحة دمار شامل. إذا فلنأخذ العراق عند حد قوله. فإن كان الأمر كذلك، فليس هناك ما يمنع تلك السلطات من توفير وصول مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ووكالة الأمم المتحدة للطاقة الذرية، فورا وبدون شروط أو عراقيل، إلى كل المواقع التي يعتبرها أولئك المفتشون ضرورية. وهذا ينطبق أيضا على كل الهيئات والأفراد التي يرغب المفتشون في مساءلتهم في ظروف يرونها ضرورية للقيام بمهمتهم.

ومن أهم جوانب المسألة العراقية – وهو الجانب الإنساني – عدم امتثال العراق لشروط قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بإعادة الكويتيين ومواطني دول أخرى، والممتلكات الكويتية والسجلات القومية الكويتية. هذا بالإضافة إلى عودة العراق إلى المشاركة في عمل اللجنة الثلاثية تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتنتهز بلغاريا هذه الفرصة لتكرار مناشدة العراق أن ينصاع لهذه القرارات.

ونظرا للتاريخ الصعب في العلاقات بين العراق ومجلس الأمن، يتضح أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لن تستطيع استكمال عملها بدون تفويض أقوى وأوضح من التفويضات السابقة. ولن يتمخض مثل هذا التفويض إلا من قرار جديد لمجلس الأمن. وبلادي مستعدة للعمل من أجل اتخاذ مثل هذا القرار بأسرع ما يمكن.

إن بلغاريا مقتنعة تماما بأنه في الإمكان تحقيق تسوية سلمية لمشكلة نزع سلاح العراق. ولا شك في أن الطريق المؤدي إلى السلام ضيق، وليس من السهل السير فيه إذ تعترضه عوائق من كل نوع، ولكن ذاك الطريق موجود. وفي نهاية هذا الطريق نجد رفع الجزاءات المفروضة على العراق ونجد التطبيع الدائم للحالة في ذاك البلد وفي سائر أرجاء تلك المنطقة.

وإدراكا منا بالتزاماتنا بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن بلادي، باعتبارها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، ستقدم إسهاما بناء من أجل تسوية مشكلة نزع السلاح في العراق. وبلغاريا مستعدة للعمل مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين للعثور على تسوية لهذه المشكلة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.ولقد سمعنا جميعا مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة الذي ذكرنا بأنه ليست هناك غير وحدة مجلس الأمن التي تستطيع أن تمكننا من توجيه رسالة قوية إلى العراق لكي يستجيب استجابة كلية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤيد بلادي هذه المناشدة بدون أية تحفظات. وتعتقد بلغاريا أن وحدة المجلس في الحالة الراهنة هي لب اتجاهها وعملها.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): خلال هذين اليومين من المناقشات، دار تبادل في الآراء حول الحالة بين العراق والكويت على نحو ثري ومطلوب للغاية. ونحن نرحب باشتراك مثل هذا العدد الكبير من عموم البلدان الأعضاء في المنظمة في هذه المناقشات. وهي إشارة واضحة إلى رغبة الأعضاء في مناقشة هذه المسألة داخل إطار متعدد الأطراف. ونحن نشكر ممثل جنوب أفريقيا بصفته رئيس حركة عدم الانحياز لطلبه عقد هذه الجلسة. وتؤيد موريشيوس كاملا هذا الطلب.

لقد لاحظنا أن هناك تلاقيا في الآراء بشأن العديد من النقاط الهامة، وهناك نقطة واحدة على الأقل حظيت بإجماع كامل وهي أن على العراق أن يتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل التي لديه امتثالا لأحكام قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وعقب اتخاذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، كان على العراق أن يتخلص تماما مما لديه من أسلحة الدمار الشامل وكان من المفترض أن يُسمح للمفتشين أن ينهوا عملهم. ولكن، باختيار رفض عودة مفتشي الأمم المتحدة واستخدام أساليب تأخير أخرى، تحدى العراق المجتمع الدولي وسلطة مجلس الأمن وهذا التحدي لم يساعد لا حكومة العراق ولا شعب العراق الذي لا يزال يعيش تحت نظام الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. غير أن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أحرزت تقدما كبيرا، ولو تم الامتثال للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) على النحو الواجب، لاختلف الوضع اليوم كلية.

إن غياب مفتشي الأمم المتحدة الذي استمر نحو أربع سنوات، لم يتسبب في تعطيل وانقطاع خطير في حسم كامل مسألة نزع السلاح في العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل إنه كثَّف أيضا الشكوك بشأن الحالة الفعلية للبرنامج العراقي لأسلحة الدمار الشامل. ومن خلال أساليب التعطيل والمراوغة، أثار العراق مزيدا من الشكوك والريب حول حيازته لأسلحة الدمار الشامل.

ونحن نسلِّم بأن العراق ليس البلد الوحيد الذي تُثار في معرض الحديث عنه مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، ونحن نؤيد بالتأكيد كل التدابير الرامية إلى القضاء على جميع هذه الأسلحة في شتى أنحاء العالم. ولكن على أساس تصرفات العراق في الماضي، قرر مجلس الأمن أن حيازة العراق لمثل هذه الأسلحة تمثل تهديدا حقيقيا للأمن والسلام الدوليين. ولذلك، فمن المحتم أن يتم تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية بالكامل.

ورغم سجل العراق، يسرنا أنه حدث تطور إيجابي في الموقف العراقي لمسناه في الأسابيع القليلة الماضية. وبعد تدخل الأمين العام والدول العربية، وبعد نداءات من المجتمع الدولي، اقتنع العراق بقبول عودة مفتشي الأمم المتحدة. ونحن نرحب بقرار الحكومة العراقية قبول العودة غير المشروطة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

كما نرحب بنتائج المحادثات التي جرت في فيينا مؤخرا بين السيد هانز بليكس، المدير التنفيذي للجنة، من جهة، والسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من جهة أخرى، وبين السلطات العراقية. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن هناك اتفاقات تم التوصل إليها بشأن قضايا عديدة تتعلق بالطرائق والترتيبات العملية لعودة المفتشين.

وعلى العراق الآن أن يحترم تعهده. وعليه أن يلتزم بما قطعه على نفسه بالكامل. ونناشد الحكومة العراقية التعاون الكامل مع أفرقة التفتيش. وعلى العراق أن يفهم أنه إذا قدم كل التعاون الضروري والمعلومات التي تطلبها لجنة الأمم المتحدة، فإن ذلك سيمكِّن المجلس من طي صفحة هذه المسألة واستعراض نظام الجزاءات المفروض على هذا البلد. وعودة المفتشين إلى العراق أمر يخدم مصلحة الجميع، لا سيما حكومة العراق وشعبها.

وكما أشارت وفود عديدة، وعلى أساس قانوني صرف، لسنا بحاجة إلى قرار جديد لعودة المفتشين. ولكن، إذا رأى المجلس بحكمته الجماعية أن نظام التفتيش بحاجة إلى تعزيز لضمان توضيح أكبر وبغية أن يتاح للمفتشين، في جملة أمور، وصول فوري غير مقيَّد إلى جميع المواقع، بما في ذلك المواقع الرئاسية، ولضمان التعاون العراقي، ستنظر موريشيوس بروية وبروح إيجابية إلى هذه المبادرة، التي نعتقد أنها ينبغي أن تراعي مبادئ الميثاق ومقاصده، بما في ذلك مبدأ احترام السلامة الإقليمية للعراق وسيادته وكرامة الشعب العراقي.

وسيكون من المهم أيضا أن يحظى هذا القرار بكامل دعم المجلس كله، لأن عمل المجلس، كما نعرف جميعا، أكثر فعالية حين يعمل بصوت واحد. ونتوقع من العراق أن يتعاون تعاونا كاملا مع المفتشين وأن يمتثل لأي قرار قد يعتمده المجلس.

وترى موريشيوس أن من المهم أن تستأنف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أنشطتها في العراق في أسرع وقت ممكن. لقد انقضى شهر بالتحديد منذ أن أعرب العراق عن استعداده للسماح بعودة فريق مفتشي الأمم المتحدة، بدون أي شروط. وينبغي ألا يُنظر إلينا على أننا نحن الذين نؤخر هذه العملية. وبدلا من ذلك، لا بد أن تبذل كل الجهود لتسريع مغادرة أفرقة لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بولايات واضحة ومحددة. وهنا، اسمحوا لي أن أعرب عن كامل دعم وفدي وثقته في السيد هانز بليكس والسيد البرادعي، اللذين يتصفان بمبادئ الاحترافية المهنية والاستقلال والنزاهة والشفافية، سيضطلعان بمهمتهما باقتدار ومصداقية. ويتعيَّن علينا أن نتجنب استباق الحكم على فعالية عملهما، وعمل أفرقتهما المستقلة والمتعددة الجنسيات. وكما قال الممثل الدائم لسنغافورة، ينبغي لنا ألا نحاول التدخل في كل كبيرة وصغيرة من مهامهما ومهام أفرقتهما.

ومن المهم أيضا أن يعالج العراق كل القضايا المعلَّقة والمتصلة بأسرى الحرب الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية، بالإضافة إلى موضوع المفقودين من رعايا أطراف ثالثة، كيما يتسنى تطبيع العلاقات بين العراق وجارته بصورة كاملة.

وبقدر أهمية امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن والتعاون مع مفتشي الأسلحة، من المهم أيضا أن يحتفظ مجلس الأمن لنفسه، في أي حالة من عدم الامتثال، بسلطته ومحورية دوره في تقرير أنسب مسار للعمل لفرض الامتثال. ومن الواضح أن هناك عزما قويا لدى المجتمع الدولي لإعمال هذا الامتثال. كما أن هناك رغبة قوية لاستنفاد كل الجهود الدبلوماسية في هذا الإطار، وموريشيوس ستواصل دعمها لهذه الجهود.

إن موريشيوس على ثقة كاملة بأنه في حالة عدم الامتثال وعلى أساس تقرير مناسب يرفعه السيد بليكس، سيتخذ مجلس الأمن وبشكل جماعي العمل المطلوب مع كامل الامتثال لمبادئ القانون الدولي، آخذين بعين الاعتبار الحقائق الجغرافية السياسية. وهذا كله أمر يمكن تلافيه إذا اتخذ العراق الخطوات الصحيحة.

وتؤكد موريشيوس رأيها بأن من واجب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتثل لأحكام قرارات مجلس الأمن بموجب المادة ٢٥ من الميثاق. وينبغي ألا يكون هناك أي استثناء، كما ينبغي لمجلس الأمن أن يُظهر عدلا ونزاهة في التعامل مع كل أولئك الذين يتحدّون قراراته.

كما أن العراق، بفضل ثرواته الزراعية والنفطية الهائلة، وبفضل صفات رجاله ونسائه وأطفاله، وبفضل ثقافته، يمكنه، بل ينبغي له، أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على المنطقة وعلى استقرارها ومستقبلها. وللأسف ليس هذا هو الحال اليوم. فالعراق يجد نفسه اليوم في معترك جميع الأزمات.

ومناقشتنا التي دارت في اليومين الأخيرين، أكدت الأهمية التي تعلقها أسرة الأمم المتحدة على المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين.

والكاميرون تلاحظ وتتشاطر التحدي المزدوج الذي تواجهه الأمم المتحدة، ألا وهو تنفيذ مهامها لصون السلام والأمن بسرعة وفعالية، وحرصها الدائم على كفالة أن تكون أعمالها في هذا الصدد مشروعة وذات مصداقية وشفافة.

والمشاكل التي تنطوي عليها مسألة العراق، تبرز بوضوح هذا التحدي المزدوج الذي يشغل المجتمع الدولي.

ووفد بلادي يلاحظ ويدين حقيقة أن السلطات العراقية، بطرق شتى، لم تكن دائما تحترم نص وروح القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن، سواء كانت تتعلق بالحالة بين العراق والكويت، أو بترع سلاح العراق.

وعلى العراق أن يقدم الدليل على أنه لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل. والتحدي الذي تواجهه مناقشتنا اليوم هو على وجه التحديد نزع سلاح العراق.

وعلى الرغم من بعض اللفتات المبشرة بالخير الصادرة عن العراق، وخصوصا بعد مؤتمر القمة الأخير لجامعة الدول العربية المنعقد في آذار/مارس ٢٠٠٢، نجد لزاما علينا أن نسجل أن هناك مشاكل حاسمة، مثل إعادة الممتلكات الكويتية التي تمثل الذاكرة الوطنية الحقيقية للكويت، بما في ذلك الأرشيفات الوطنية، وعودة مواطني الكويت والبلدان الثالثة، بما في ذلك رفات الموتى، ما زالت مسائل معلقة.

إن عدم امتثال العراق السافر لقرارات المجلس أمر أشار اليه الجميع. وهو غير مقبول لأنه يقوض مصداقية الأمم المتحدة، ويمكن أن يفتح الطريق أمام نهج انفرادي غير مرغوب فيه وبالغ الضرر، وربما يقحمنا في علاقات يحكمها قانون الغاب، ويخرجنا من عالمنا المنظم المرتكز على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ومناقشة اليوم، لكونها تتجاوز المسألة المهة الخاصة بترع سلاح العراق بواسطة مفتشي الأمم المتحدة، تطرح مسائل تتعلق بالمبادئ. وأود أن أتكلم عن اثنين من هذه المبادئ. الأول والأهم هو واجب كل دولة عضو في الأمم المتحدة بأن تمتثل دون شروط ودون إبطاء لقرارات مجلس الأمن. أما المبدأ الثاني، وهو يرتبط بالمبدأ الأول، فهو الالتزام الواقع على عاتق المجلس بأن يتصرف بسرعة ونزاهة للبت في التدابير التي يراها ضرورية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة.

وإذ أعود، بالتحديد، إلى مسألة ضرورة التأكد من أن العراق لا يملك أسلحة محرمة - بيولوجية أو كيميائية أو نووية - أقول إن وفد بلادي يؤيد الاستئناف الفوري وغير المشروط لعمليات التفتيش بهدف نزع سلاح العراق عن

طريق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والموقف العراقي كما يتضح في رسالة موجهة إلى الأمين العام بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ينم عن حدوث تقدم ملموس؛ فهو يمثل خطوة كبيرة من جانب العراق في الاتجاه الصحيح، ووفقا لما يطلبه منه مجلس الأمن.

ومن مصلحة الجميع أن تتم عمليات التفتيش في ظل الاحترام الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والقرار ٦٨٧ (١٩٩١).

ونعتقد جميعا أن مسألة العراق تستأثر باهتمام المجتمع الدولي أكثر من أية مسألة أخرى. وتطلعات المجتمع الدولي تحتضمن أملين: ألا يمتلك العراق أسلحة الدمار الشامل، وألا يستيقظ العالم غدا ليشهد مواجهة عسكرية واسعة النطاق.

وهذان الأملان يخلقان مسؤولية استثنائية لأفرقة التفتيش التي يقودها السيد بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والسيد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لهذا السبب، تعتقد الكاميرون أنه قد يكون من المفيد للغاية أن يعاود المجلس التأكيد، في قرار جديد، دعمه الراسخ والكامل لهانز بليكس وزملائه في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وكذلك لأفرقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل رحيلهم إلى العراق.

وسيكون هذا القرار الجديد، بالتالي، فرصة سياسية – كما هو الحال بالنسبة لجلستنا العلنية هذه – أكثر من كونه ضرورة قانونية.

كما أن هذا القرار الجديد، فضلا عن إعادة تأكيده على الدعم القوي للمفتشين، يجب أن يحدد مرة أخرى التفاصيل العملية لعمليات التفتيش، من أجل تبديد كل جوانب الغموض التي نشأت حول هذه المسألة. إن فعالية عمليات التفتيش تتوقف على هذا الأمر. ويجب أيضا أن يبين هذا القرار بوضوح أن مجلس الأمن سيتخذ ما يلزم من تدابير إذا لاحظ أن العراق لا يحترم قراراته. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن القرار، ودون استباق الحكم على سلوك العراق، أحكاما تفتح المجال أمام إمكانية تعليق جميع الجزاءات ذات الصلة أو حتى رفعها، إذا لبى العراق كل مطالب مجلس الأمن.

وهذا القرار، بإظهاره توافق آراء أسرة الأمم المتحدة الكبيرة، يجب أن يكون رسالة تأييد للمفتشين وفي الوقت ذاته رسالة تنم عن الحزم تجاه العراق.

وباسم الكاميرون، أود أن أدعو السلطات العراقية لأن تتعاون بالكامل مع المفتشين الذين سيوفدون إلى العراق عما قريب، وهو ما أعلنت تلك السلطات بالفعل عن التزامها بالقيام به. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يبرهن العراق من خلاله على صدقه وحسن نواياه، ويعفي العالم من صراع آخر لا يؤدي إلا تفاقم معاناة الشعب العراقي الذي هو الضحية الرئيسية، إن لم يكن الضحية الوحيدة، للمراوغات والمواقف التي تكررت، في هذا الفصل من فصول تاريخ العلاقات الدولية، على امتداد السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة. وحينئذ، يمكن للعراق أن يتولى من جديد الرسالة التي يحويها اسمه: بلد الماء وبلد الحياة.

ومن الواضح أن أي رفض آخر من العراق للامتثال لمتطلبات مجلس الأمن سيكون شيئا لا يمكن تحمُّله، وعندئذ سيتعين على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الملائمة لضمان الامتثال لقراراته وفقا لأحكام المادة ٤٢.

لذلك أناشد أعضاء المجلس أن يبقوا متحدين في الظروف الخطيرة الحالية، وأن يثقوا في قدرة هذه الهيئة على حسم هذه المسألة المتأزمة، وأن يفعلوا ذلك بتوافق الآراء.

ويسرّني أن أذكر أن جميع أعضاء المجلس من دون استثناء أكدوا لي بوضوح خلال المشاورات التي أجريناها أهم لن يتخذوا أي إجراء ضد العراق دون موافقة صريحة من مجلس الأمن.

لذلك، لديّ أسباب وجيهة تجعلني أبقى متفائلا بشكل خاص.

والآن أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

لقد طلب المراقب الدائم عن فلسطين الكلمة ليدلي ببيان آخر. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين): أشكركم سيدي الرئيس على إعطائنا هذه الفرصة الثانية.

قبل قليل قام ممثل إسرائيل بمداخلة طويلة وغريبة، ناقشت أولا أمورا جوهرية غير ذات صلة بالموضوع قيد البحث. ثانيا، قدمت معاني قانونية غير صحيحة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وطبيعة قرارات مجلس الأمن. وثالثا، حاولت تزوير سجل إسرائيل في مجال عدم الالتزام بقرارات المجلس، واتهمت العديد من المتحدثين باتهامات ليست في محلّها. لهذا، نحن مضطرون للرد على ذلك.

السيد مندوب إسرائيل حاول أن يقول إن هناك فارقا في طبيعة القرارات التي تتخذ بموجب الفصل السابع والقرارات التي تتخذ بموجب الفصل السادس. واسترسل في كلامه إلى حد القول بأن القرارات التي تتخذ بموجب الفصل السادس هي مجرد توصيات. نحن بالطبع نقر بأن هناك فرقا يتمثل في وجود آلية إنفاذ بموجب الفصل السابع. لكن محاولة الإيحاء بأن بعض قرارات المجلس مُلزمة وبعضها غير ملزم أمر غير صحيح قانونيا. ويجب أن يدان لأن ذلك يمثّل تلاعبا بأحد أسس الميثاق. فالمادة ٢٥ من الميثاق واضحة، وجميع قرارات المجلس ملزمة.

إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الأمم المتحدة التي اعتبرها مجلس الأمن رسميا قوة احتلال. وهي الدولة الوحيدة في الأمم المتحدة المنخرطة في عملية استعمار استيطاني نشطة في القرن الحادي والعشرين، وبعد أن أنجز العالم معظم عملية إنهاء الاستعمار.

والسجل هنا واضح. فمنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، اعتمد مجلسكم الموقّر ٣٧ قرارا حول ممارسات إسرائيل في الأرض المحتلة – وأكرر ٣٧ قرارا فقط – حول ممارسات إسرائيل – هذا العدد لا يشمل قرارات مثل القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، ولا يشمل ممارسات إسرائيل في جنوب لبنان. ولا يشمل قوات حفظ السلام – وإنما يقتصر على ممارسات إسرائيل في الأرض المحتلة فقط.

ومن هذه القرارات، قرارات عددها على وجه التحديد ٢٧ قرارا، أكدت اتفاقية جنيف الرابعة، وطالبت قوة الاحتلال بالالتزام بأحكامها. فماذا حدث؟ استمرت إسرائيل في انتهاكاتها للاتفاقية، وفي ارتكاب خروقات جسيمة، بما في ذلك العقوبات الجماعية ومؤخرا جرائم الحرب.

ومن هذه القرارات قرارات حول النازحين الفلسطينيين وقد طلبت إعادة هؤلاء إلى منازلهم. النازحين عام ١٩٦٧ – وليس اللاجئين. فما الذي حدث؟ لقد رفضت إسرائيل تنفيذ ذلك وهؤلاء عددهم الآن ٧٠٠ ٠٠٠ فلسطيني. لم تُعد إسرائيل منهم أحد.

ومن هذه القرارات قرارات حول الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة التي تهدف إلى تغيير الطبيعة القانونية والتركيبة الديمغرافية للقدس، وقد اعتبرت أن القانون الأساسي الإسرائيلي حول القدس لاغ وباطل قانونا. وطالبت إسرائيل بالتوقف عن هذه الإجراءات. فما الذي حدث؟ استمرت إسرائيل في انتهاك هذه القرارات،

واستمرت في إجراءاتها لتهويد المدينة، والإصرار على اعتبارها ما يسمى بعاصمة إسرائيل.

ومن هذه القرارات قرارات حول المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية في الأرض المحتلة. وقد طالبت إسرائيل بالتوقف عن بناء هذه المستعمرات، بل وحتى إزالتها. فما الذي حدث؟ لقد استمرت إسرائيل في عملية الاستعمار الاستيطاني، ونقلت حتى الآن ٤٠٠ ٠٠٠ إسرائيلي إلى أرضنا المحتلة عبر السنوات الطويلة. وتسيطر هذه المستعمرات الآن على ٤٠ في المائة من أرضنا المحتلة.

ومن هذه القرارات قرارات حول الإبعاد، طالبت إسرائيل بعدم تنفيذ ذلك. واستمرت إسرائيل في هذه الانتهاكات حتى مؤخرا، ومنها أيضا قرارات تتعلق بتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين. ومنها كذلك قرارات دعت للتحقيق، بما في ذلك التحقيق من قبل المجلس نفسه. وقد شكّل المجلس لجنة من بين أعضائه، ولمدة سنتين رفضت إسرائيل استقبال اللجنة، وآخرها قراركم رقم ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بشأن لجنة كشف الحقائق فيما يتعلق بما قامت به إسرائيل في مخيم جنين للاجئين. ما الذي حدث؟ الجواب هنا واضح أيضا. الموضوع إذن ليس موضوع ما حدث في الشهور الأخيرة فقط. الموضوع هو سياسات إسرائيل المنظمة عبر ٣٥ عاما في انتهاك واضح لـ ٣٧ قرارا من قرارات الأمم المتحدة، ناهيك عن أحكام القانون الدولي، وحتى ميثاق الأمم المتحدة. خلال ذلك دمّرت قوة الاحتلال حياة شعب بأكمله - كل الشعب الفلسطيني تم تدمير حياته؛ سُرقت أرضه ودمرت بيوته وحُرم من حقوقه الأساسية، وحُرم من دولته وحُرم من العودة إلى أراضيه ...إلخ.

لا يوجد مثل هذا الشيء في عالمنا اليوم. لا يوجد مثل هذا الأمر في تاريخ الأمم المتحدة. ويأتي ممثل إسرائيل ليقول لا توجد أبدا ازدواجية معايير. لماذا لم يحاول مجلس الأمن فرض قراراته؟ لماذا قبل التحدي المباشر وحتى إهانة المجلس من قِبل ممثلي إسرائيل ومسؤوليها؟ لماذا لم تتخذ أي إجراءات تحت الباب السابع، لفرض القرارات الصادرة؟ الجواب طبعا معروف. نحن نعرف السبب. ولن أدخل في هذا الآن، ولكن هذه بلا شك، ازدواجية معايير، ولا يوجد شخص واحد في المنطقة العربية وربما في العالم، لا يعرف ذلك.

أكرر ما قلته في الصباح، إن ما نحتاجه اليوم من هذا المجلس هو إبداء مزيد من الجدية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، حتى يرسل الرسالة الصحيحة، وهي أن المعيار واضح، وأن أداتي القياس الوحيدة هي فقط القانون الدولي وأحكام الميثاق. عندها ستكون كل المنطقة العربية جاهزة للسماع جيدا لهذا المجلس وتنفيذ قراراته في كافة المجالات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل العراق فرصة للإدلاء ببيان ثان.

السيد الدوري (العراق): أتقدم بالشكر لجميع مَن ساهم في هذا الحوار الذي أعطى موضوع العراق دفعة قوية إلى الأمام، وهذه الدفعة ستفيد مجلس الأمن وأعتقد أنها ستفيد معه الأمم المتحدة والعالم كله. ولقد برز اليوم في هذا النقاش الهام والخطير مع كل ما احتواه من محاولات تضليل المجتمع الدولي، وسآتي إلى ذلك بعد قليل بشأن هذا الموضوع. ولكني أقدر كل التقدير كل الجهد الذي بُذل من بعض الإخوان، سواء ألموا بالحقيقة كاملة، أو لم يلموا بها. فأنا أعرف أن وقت الدعوة إلى اجتماع المجلس كان قصيرا، والحصول على جميع المعلومات منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن للاستفادة منها، أعتقد أنه أمر صعب جدا.

أبدأ، سيدي الرئيس، بما اختتمت به كلامك قبل قليل من خلال ما قلته حول بلدي العراق، بلد سومر وأكد وبابل، بلد النفط والماء، بلد العقول، بلد الحضارة العباسية الإسلامية، الامبراطورية العباسية، أقول، لولا هذا ولولا النفط ولولا الماء لما حصل كل الذي حصل، ولما حصل ما يحصل اليوم. ولا أريد أن أحلّل في هذا سياسيا، فأعضاء المجلس يعرفون أن هدف الحرب المقبلة هو النفط والشرق

الأوسط والثروة والسيطرة على مصادر الثروة من أجل السيطرة على مقدرات العالم.

لن أدخل في هذا الموضوع، ولكني أقول إن العالم اليوم انقسم إلى قسمين، قسم يريد الحرب أو أن القسم الأعظم يريد السلام ويريد الحوار ويريد الدبلوماسية ويريد ميثاق الأمم المتحدة، ويريد وحدة الأمم المتحدة، ويريد مستقبل الأمم المتحدة. ولا أراني بأقل منهم أريد السلام وأريد الوفاق وأريد الوئام وأريد التصالح وأريد مستقبلا لهذه المنظمة الدولية التي هددها قبل أيام مستشار الأمن القومي لدولة كبرى بالقول إن الأمم المتحدة إذا اختلفت مع مصالحنا سوف نتجاوزها ونلغيها؛ لا حاجة لنا بهذه الأمم المتحدة. ليس العراق هو الذي يقول ذلك، بل دولة عظمى تقود العالم كله. اقرأوا ما قالت مستشارة الأمن القومي لهذه الدولة قبل أيام حول الأمم المتحدة التي بكينا عليها جميعا صباح هذا اليوم، وسنبكي عليها إن ذهبت لأن معنى ذلك هو الطوفان.

نحن مع كل أولئك الذين نادوا بالسلام ونادوا بالوئام ونادوا بالدبلوماسية ونادوا بالعمل الدبلوماسي ونادوا بتطبيق قرارات وميثاق الأمم المتحدة. وأنا أقدِّرهم وأشكرهم. ولكن في نفس اليوم الذي بدأنا فيه هذا العمل، شاهدنا على شاشات التلفزيون احتفالا كبيرا بقرار حرب يصدر على صيغة قانون من هذه الدولة لتشن حربا على بلدي العراق وهي تعرف بأن الأمم المتحدة سوف تناقش هذا الموضوع. قرار حرب، قانون حرب، يصدر، ويحتفل به رئيس الدولة وكل مجموعته عندما صادق ووقّع على قرار الحرب ضد بلد صغير اسمه العراق، يبعد ١٠ ٠٠٠ كيلومتر عن هذا البلد الكبير العظيم الذي يعتبر القوة الأولى في العالم. يحتفلون لأنهم أصدروا قانونا لشن الحرب على هذا البلد الصغير.

أتمنى أن يسمع الرئيس وزملاؤه الذين احتفلوا البارحة بقانون الحرب على العراق، الرأي العام العالمي الذي عبّر عنه العديد من دول العالم المحبة للسلام والأمن.

القسم الآخر، وهو مجموعة قليلة جدا ولكن قوية مع الأسف، دولتان تبعتهما مجموعة قليلة من الدول الأخرى لسبب أو لآخر، ولا ألومها ولكن أتركها للتاريخ ولضميرها والضمير العالمي. كيف تسمح دولة لنفسها بأن تؤيد دولة عظمى تلجأ إلى حرب ضد دولة صغيرة مثلها؟ على أسس أعتقد، والكل يعرف، وقد أشرت إليها البارحة، وسأشير إليها هذا اليوم على شكل برقيات صغيرة وليس شرحا لما قيل. لقد قالت إحدى الدولتين بالحرف الواحد اليوم هنا: إنكم إذا لم تتخذوا قرارا فسوف أتصرف بمفردي. وأعتقد أن الورقة الساخنة الآن من جهاز التصوير والموجودة لدى الأعضاء تقول: إنكم إذا تلكأتم و لم تتخذوا شيئا فأنا سأذهب لوحدي إلى الحرب، على العراق. هي ودولة أخرى.

هذا هو الاتجاه السائد. وأنا فرح جدا أن الأمم المتحدة ما زالت تريد السلام وتدافع عن السلام وتدافع عن حقوق الشعوب وتدافع عن ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي درَّستها أنا شخصيا هنا أمامكم طوال ثلاثين عاما في الجامعة. آتي هنا لأراها بأم عيني تنتهك ليلا ونهارا.

بعد ذلك، أود أن أذهب لأؤكد مع الجميع في مجلس الأمن ومع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين بأن مصداقية الأمم المتحدة ضرورية لاستمرارها. وثقوا بأن العراق سوف لن يعمل على تقويض مصداقية الأمم المتحدة. سوف يقف إلى جانبكم كتفا لكتف ويدا بيد من أجل استعادة مصداقية الأمم المتحدة التي فقدت بسبب الدول الكبرى وليس بسبب الدول الصغرى، أو بعض الدول الكبرى.

أكد الجميع من أعضاء مجلس الأمن وغيره على ثقتهم بالسيد بليكس والسيد البرادعي. وأنا أقول إن حكومة العراق تثق بالسيد بليكس والسيد البرادعي، وقد فتحت

أبواب العراق لهما ولمفتشيهما، فليذهبوا فورا إلى العراق مرحبا بهم مفتوحة لهم أبواب العراق، قصورها وبيوتها، مستشفياتها ومدارسها وكل ما يريدون. ولم نأت بجديد هنا فلقد فتحنا الأبواب سابقا ولا خوف ولا وجل لدينا من أن نفتح الأبواب ثانية أمام السيدين بليكس والبرادعي، فليأتيا ويتفضلا. لقد حددا لنفسيهما تاريخ ١٩ من هذا الشهر. اليوم ١٦ وباقي ثلاثة أيام. فليتفضلا من غد إلى العراق وسوف يجدان أذرعا مفتوحة لهما ولفريقيهما ليدخلا ما يريدان وما يشاءان. هذا هو ترحيبنا بالسيد بليكس وهذه هي ثقتنا به. ولكن لماذا نؤكد على الثقة بالسيد بليكس، فمن وضع الثقة به محل علامة استفهام؟ لا أرى أحدا. ولكن أعتقد بأن هناك سببا لذلك. أعتقد أن السبب في ذلك هو ما قامت به اللجنة الخاصة السابقة، وعلى وجه الخصوص شخص ائتُمن على هذه المهمة، وهو السيد بتلر. فعندما ثارت الشائعات حوله، الآن نتحدث عن مصداقية السيد بليكس ولا يوجد أحد يضع علامة استفهام أمامه. وأنا أقول لكم: أنا، باسم حكومة العراق، أثق بهذا الرجل وهو مُرحب به في أية لحظة وفي أي وقت. ولكن هذا يعيدنا إلى ما قاله بعض الأخوان من أن العراق قد انتهك جميع قرارات مجلس الأمن. هذا الإطلاق يدل في الحقيقة إما على التأثر بما يقال في الحملة التضليلية الكبيرة ضد بلدي وإما على عدم وجود وقت للرجوع إلى وثائق اللجنة الخاصة السابقة إلى الحد الذي حدا بأحد الأخوان من على هذا الكرسي إلى القول إن العراق قد طرد اللجنة الخاصة ومفتشيها عام ١٩٩٨. والكل يعرف أن السيد بتلر قد استلم أوامره مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالعودة فورا. وفعلا بعد ٢٤ ساعة من عودته ضُرب العراق بـ ٤٣٠ صاروخا طويل المدى. وقد أشار إلى ذلك مشكورا السيد ممثل الاتحاد الروسي.

أتمنى لو هؤلاء الذين لا يعرفون هذا الملف يرجعون إليه - وأنا أشرت في تقريري البارحة إلى حضراتكم كم هو عدد الجلسات وكم هو عدد طلعات التفتيش والطيران وساعات الطيران، كل هذا لا أريد أن أعود إليه ولكن أُذكِّر به فقط. أقول لكم شيئا واحدا قد تستغربون منه. هل تعلمون بأنه لا السيد إكيوس ولا السيد بتلر ولا فرق التفتيش استطاعوا أن يكتشفوا عنصرا واحدا من عناصر أسلحة التدمير الشامل في العراق عدا ذلك الذي قدمه لهم العراق؟ العراق هو الذي دمر والعراق هو الذي فتح الأبواب وهم لا يعرفون شيئا. والعراق هو الذي أعطاهم الوثائق. إذن، العراق كان على حسن نية كامل وقرار مبدئي بأن العراق لا يريد بعد موضوع أسلحة الدمار الشامل. يريد أن ينتهي وإلى الأبد. هذا اتجاه ثابت لدى حكومة العراق أؤكده لكم الآن. وما قرارنا الأخير بالسماح للمفتشين بالعودة إلا بمثابة التأكيد على أن العراق قد ترك وإلى الأبد موضوع أسلحة الدمار الشامل.

ولذلك أطمئن الجميع، ومنهم السيد ممثل النرويج، الذي يخاف من أن تنال أسلحة الدمار الشامل العراقية بلده الذي لا أعرف كم يبعد عن العراق. ولكن أطمئنه وأقول له إن العراق نظيف تماما ١٠٠ في المائة من أي نوع من أسلحة الدمار الشامل.

ولذلك، إن ما تتحدثون عنه هو نتيجة تضليل ويكفي أن يعود المفتشون بعد أيام ليست طويلة ويقولوا للمجتمع الدولي إن العراق نظيف وخال من أسلحة الدمار الشامل، وإن العراق لم يعد لديه، لا من حيث المبدأ ولا من حيث المضمون ولا من حيث المادة، أي شيء في هذا الاتجاه. ونحن مطمئنون إلى ما نقول ونود أن نطمئن الأخوة الذين لديهم بعض الشكوك نتيجة حملة التضليل القائمة.

وطمأننا الأخوة هنا - بعضهم أعضاء من مجلس الأمن - أشكر السيد ممثل سنغافورة وغيره من الكثيرين الذين طمأنونا - إلى أنه عندما يعود المفتشون إلى مجلس الأمن ويقولون إن الموضوع قد انتهى ولا توجد أسلحة دمار شامل، عند ذاك سوف يُرفع الحصار وسوف يرتاح الشعب العراقي. أنتم متفائلون كثيرا. هناك تصريحات من مسؤولين

من الولايات المتحدة الأمريكية ومن المملكة المتحدة تقول إن الحصار لن يُرفع عن العراق ما لم يتم تغيير النظام السياسي فيه. هذا إعلان رسمي موجود لديكم وموثق هنا في مجلس الأمن، ولدى الأمين العام ولدى الجميع. إذن، نحن لسنا متفائلين من رفع الحصار لأن رفع الحصار قضية سياسية محلية تهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وبالتالي، فإعلاننا عن ترحيبنا بعودة المفتشين، نحن نعرف بأن الحصار سوف لن يُرفع عن العراق لأنه أصبح موضوعا سياسيا في داخل هاتين الدولتين.

وهنا آتي على موضوع آخر يتعلق بمذكرة التفاهم التي أشار إليها البعض. مذكرة التفاهم هذه التي تتحدثون عنها بتفاؤل وتقولون إن العراق عرقلها: أقول لكم في الوقت الذي كانت لدينا في صندوق مذكرة التفاهم مليارات، لا بل عشرات المليارات من الدولارات، كان أكثر - بحدود ألفي عقد معلَّق، علقته الإدارة الأمريكية، يتعلق بأدوية ومواد طبية ومستلزمات تتعلق بالماء والغذاء العراقي، بمياه الشرب، بتعقيم مياه الشرب. ولذلك قلنا إن العراق قد فقد ٠٠٠ ٧٠٠ ١ عراقي، ليس بسبب الجوع فحسب ولكن أساسا بسبب المرض وبسبب تلوث المياه لأن الإدارة الأمريكية قد منعت تصدير الكلورين للماء، كما منعت أقلام الرصاص هذه عن تلاميذ العراق لأن فيها أسلحة دمار شامل. هذا هو الذين يريدونه، كما أراد السيد ممثل بريطانيا، الذي بكى على الشعب العراقي. حكومته، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية هما اللتان قتلتا الشعب العراقي وهما اللتان تقتلان الشعب العراقي اليوم، والآن يقولون: لا، الشعب العراقي شعب نحبه وشعب صديق وشعب .. وشعب. إلا أن الحكومة العراقية هي التي تعرقل مذكرة الغذاء، الغذاء مقابل الدواء.

أربعة بلايين دولار كانت موجودة وتنتظر إنهاء تعليق العقود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. و لم يُرفع التعليق. والآن، بعد أن سمعت أحد الإخوان يعطي أربعة أسباب رئيسية لعدم وجود أموال كافية في مذكرة التفاهم، أقول إنه يوجد سبب رئيسي واحد، وعندما يُزال هذا السبب ستعود الأمور على حالها. الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فرضت ما يسمى بتسعير النفط بأثر رجعي. وهذا يعني أنني إذا أردت أن أشتري نفطا اليوم من العراق فأذهب إلى العراق وأتعاقد معه، ثم تقول الولايات المتحدة وبريطانيا لي: لا، سنعطيك السعر الذي تشتري به النفط العراقي بعد شهر من الآن. وطبعا أنا كتاجر لا أشتري النفط العراقي لأنكم تعرفون أن أسعار النفط متذبذبة جدا، ولا أحد يقبل أن يشتري النفط العراقي. إذن السبب هو سياسة متعمدة ومقصودة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن بريطانيا لتعطيل مذكرة التفاهم. هذا هو الذي حدث يا إخوان. فليقبلوا بأن يكون التسعير اعتيادياً، كما كان في السابق، ومن الغد ستسير الأمور على حالها ولا تبقى هناك حاجة حقيقية لرؤوس أموال لأن الأموال بالبلايين ستأتي نتيجة بيع النفط العراقي.

هؤلاء الذين يتباكون على الشعب العراقي يتكلمون بهذه اللغة، بالإضافة إلى لغة الحرب ولغة التهديد ولغة التدمير واللغة التي سمعتموها اليوم في الإعلام الأمريكي.

لم أرد أن أشير إلى موضوع آخر أراد البعض أن يستفيد منه، ونحن نتكلم عن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية هنا في المجلس. أرادوا أن يستفيدوا ولهم الحق في ذلك، وأتمنى أن يكونوا قد استفادوا، ولكن أود أن أشير إلى نقطة واحدة فقط، وهي موضوع بعض الممتلكات الكويتية، فهي الآن تُسلم على منطقة الحدود العراقية الكويتية في صفوان، وأعتقد أن بينها ما تمت المطالبة به. أشار البعض إلى الذاكرة الكويتية، وأنا معهم. للأمانة، أنا لست مترعجا لهذا أنا مع الأخوة الكويتيين في المطالبة بجميع ما يريدونه من ممتلكات. إذا كانت فعلا موجودة لدينا فسيتم تسليمها اليوم قبل غد. وأنا معهم في ذلك. ولكن ملاحظتي ليست على

الإخوة الكويتيين وإنما على سفير آخر تكلم عن موضوع آخر وأعطى الموضوع بعدا سياسيا تم الرد عليه قبل قليل.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشير إلى الاتفاقية التي تمت بين السيد بليكس والسيد البرادعي والعراق. سمعنا كثيرا من وسائل الإعلام، وهنا كذلك، البارحة واليوم، إشارات من الإخوة الذين يؤيدون التوجهات الأمريكية ضد العراق بأن العراق، وحِبر مذكرة التفاهم بين العراق ولجنة الرصد والتحقق والتفتيش لم يجف بعد، بدأ يتحايل عليها وبدأ يأتي بكلمات غريبة وجديدة.

أقول لكم، وأرجو أن تطمئنوا إلى أن العراق قد وافق بقلب مفتوح على مذكرة التفاهم التي وُقعت في فيينا مؤخرا، وإننا ملتزمون بها، وزدنا على ذلك بإعلان رسمي من قبل العراق يقول فليتفضل المفتشون وسنتعامل معهم بكل إيجابية. وإذا ما واجهتنا أية مشاكل فسنحلها بكل هدوء وبكل يسر، ولن يقابل المفتشون أية معضلة أو أية مشكلة أو أي خلاف. لذلك أردت أن أطمئنكم بأن ما قيل مع الأسف ليس صحيحا، وإنما، كما تعرفون، رسالة تذهب من هنا إلى هناك، أو لم يُتفق على هذه الكلمة أو تلك – إذن الموضوع موضوع كلمات ومصطلحات لا علاقة لها بالتوجهات المركزية التي تم الاتفاق عليها في فيينا.

أقول للمجلس إنني مطمئن بأنه لن يكون هناك خلاف، لا في موضوع عودة المفتشين ولا في موضوع عملهم. وستُفتح أبوب العراق أمامهم مشرعة. ولكن هذا يحتاج إلى أصول وإلى هدوء. نحن ناس متحضرون. ونحن وراءنا حضارة تمتد خمسة أو ستة آلاف سنة، وأعتقد أن الآخرين كذلك، وأن الأمم المتحدة تمثل الحضارة الإنسانية. ولا يجب أن نقف عند هذه الفارزة وهذه النقطة. المهم هو النية والمبدأ والتوجه الذي سيحكم عملنا إن شاء الله مع لجنة التفتيش.

لذلك أقول لكم إن القرار الجديد الذي نسمع عنه من وسائط الإعلام، ويأتينا من الصحفيين، متضمناً تعديلات وغيرها على مشروع القرار الأمريكي – القصد من هذا الآن، أقول، وهو ما قد لا يعرفه البعض منكم، فأنا واثق بأن الكثير ممن في الصالة لا يعرفونه، ليس تسهيل مهمة عمل المفتشين، وليس تنفيذ ولاية المفتشين بموجب قرارات مجلس الأمن، وإنما القصد منه منع المفتشين من الذهاب إلى العراق، وإلا نقول لكم جميعا فليتفضلوا من الغد بدون أي قرار، ولن تسمعوا عن أية مشكلة أو أي خلاف مع العراق.

قد يقال بأن هذه سفسطة وهذا كلام سياسي القصد منه إثارة عواطف الناس. أقول بكل صدق وبكل أمانة، ولست بالدبلوماسي المتمرس الذي يعرف كيف يلعب بالكلمات، أبداً، أقول لكم مقولة العربي الذي يعني ما يقول، إن الأمم المتحدة لا حاجة لها بقرار جديد. أنا أعرف أن كلامي هذا لن يؤثر على أكبر قوة في العالم لتغيير موقفها. لا ولكن أريد أن أطمئن الإخوة الآخرين من الدول التي تريد السلام وتحب السلام ولا تريد الحرب، أقول لهم إن مثل هذا القرار الهدف منه هو منع المفتشين من العودة إلى العراق. وليس السماح لهم بالعودة إلى العراق. فإذا جاء المفتشون فلا توجد حاجة إلى أي قرار. لدينا ٦٠ قرارا سابقا، ونحن ملتزمون بها، وسنلتزم حرفيا بهذه القرارات.

سيدي الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على إتاحة الفرصة للرد على بعض ما ورد في بيانات الإخوة أعضاء المجلس والزملاء من السفراء في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل لبنان، الذي طلب أن يتكلم مرة أخرى. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دياب (لبنان): شكرا سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة مرة ثانية، وإفساح المجال لي للرد على ما جاء في خطاب مندوب إسرائيل قبل قليل من ادعاءات وأكاذيب. وأبدأ على النحو التالي.

ادعى ممثل إسرائيل أن حكومته نفذت القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) خضوعا منها للشرعية الدولية، والجميع يعلم أن إسرائيل التي استمرت في احتلال جنوب لبنان مدة ٢٢ عاما، في تحد صارخ لذلك القرار ما كانت لتنسحب من جنوب لبنان لولا المقاومة اللبنانية الباسلة التي أجبرتها على الانسحاب، بدعم من حكومة لبنان وشعبها.

ثانياً، إن المقاومة اللبنانية ضدّ إسرائيل ما كانت لتنشأ لولا رفض إسرائيل لتطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) طوال ٢٢ عاما من احتلالها لجنوب لبنان. ولولا تلكّؤ مجلس الأمن في فرض قراراته على إسرائيل خلال هذه الأعوام الـ ٢٢ بسبب اعتبارات سياسية ضيّقة لأحد أعضاء مجلس الأمن، الأمر الذي أدى إلى مقتل آلاف المدنيين اللبنانيين وألحق دمارا هائلا بالبنية التحتية اللبنانية لا يزال لبنان يعاني آثاره حتى الآن.

نذكّر مندوب إسرائيل بأن حكومته لا تزال تعتقل العديد من اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، بعضهم منذ ما يقارب ربع قرن، وبدون محاكمة، وذلك خلافا لكل قواعد القانون الإنساني الدولي، ولا سيّما منها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

كما نذكّر مندوب إسرائيل أيضا بأن حكومته لا تزال تنتهك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) من خلال الخروقات اليومية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية لسيادة لبنان برا وبحرا وجوا، والتي اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنها تشكل استفزازات وأنها أصبحت ظاهرة روتينية. وفي جميع الأحوال، لا يزال مجلس الأمن يعتبر إسرائيل قوة الاحتلال الوحيدة في العالم، كما أن إسرائيل لا تزال تحتل أراضٍ عربية، ومنها مزارع شبعا اللبنانية، وهو الأمر الذي يزعزع الأمن والسلم في المنطقة.

إن الشعوب العربية شعوب محبّة للسلام، وهذا ما أكّدته مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمّة بيروت، والتي عرضت السلام الكامل على إسرائيل مقابل تطبيق إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وانسحابها من كامل الأراضي العربية المحتلة. وقد ردّت إسرائيل على هذه المبادرة بإعادة احتلالها للضفة الغربية. ويبقى الآن على إسرائيل إن أرادت السلام أن تقوم بتنفيذ عشرات قرارات الشرعية الدولية الصادرة بحقّها عن مجلس الأمن والجمعية العامة. كما أن على مجلس الأمن ممارسة مسؤوليته وفق ميثاق الأمم المتحدة، ليفرض على إسرائيل تنفيذ قراراته، تحقيقاً للأمن والسلم في المنطقة، وعدم اعتماد معيارين في تطبيق قراراته، حتى لا يسمح لإسرائيل بالتملص من مسؤولياتها تجاه هذه القرارات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): إذا كانت إسرائيل قد رأت من المفيد الكلام في هذه المناقشة، فذلك أساساً لكي تقاوم خلط الأفكار بشكل أخرق يضع العراق وإسرائيل في نفس فئة الجناة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ونود أن نعرب عن اختلافنا فيما يتعلق بالعراق بتتبع مثال إيضاحي بالغ الدلالة لقرارات مجلس الأمن بشأن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب والفلسطينيين. وسيقال كما فعل المراقب الدائم لفلسطين منذ لحظات إن وراء القرارين الرئيسيين، وهما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، مجموعة من القرارات الأخرى التي تنتظر التنفيذ وتمس مختلف جوانب الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني. ولا شك في أن هذه القرارات موجودة، ولكن وجودها مقيد بسياق الجدية والمسؤولية في التنفيذ لدرجة أنها تشكّل لُب المفاوضات مع الفلسطينيين. فالوضع النهائي للقدس، علاوة على قضية اللاجئين، ومسألة المستوطنات، والشكل المحدد لحدود الدولة الفلسطينية، أمور مدرجة في إطار الوضع النهائي الذي تنص عليه اتفاقات أوسلو.

وينبغي الإشارة مرة أخرى إلى أن المراقب الدائم لفلسطين ما زال في الدفاع عن حجته والإسهاب فيها مأخوذاً بأن يفرض تفسيراً ذا بعد واحد لقرارات مجلس الأمن التي ذكرها آنفاً. فتلك القرارات في نظر المراقب الدائم لفلسطين لا تعني سوى إسرائيل وحدها، بينما يمكن للفلسطينيين تجاهلها دون ما عقاب. هل سمعنا المراقب الدائم عن فلسطين يقول كلمة واحدة عن ضرورة إنهاء الهجمات الانتحارية والإرهاب الفلسطيني بجميع أشكاله، كما تنص تلك القرارات، أو عن إعلان وقف حقيقي لإطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟ إن أحدث مجموعة من قرارات مجلس الأمن تحفل بقدر كبير من الالتزامات الفلسطينية التي يبدو سهلاً على الفلسطينيين أن يتجاهلوها باستخفاف.

ومن الضروري أن نفرّق بين القرارات المتخذة في إطار الفصل السادس بالنسبة لإسرائيل وشركائها في السلام من جهة، والقرارات المتخذة في إطار الفصل السابع بالنسبة للعراق من جهة أخرى. ولا بد من أن نعلن أن الاتهامات المستندة إلى صلات زائفة هي اتهامات باطلة كأن لم تكن. فلا يملك الطرف العربي المعني، وأقصد بذلك سورية، ولا الجانب الفلسطيني، أن ينصّب نفسه المفسر الخبير الوحيد والانتقائي للقرارات، يدوسون بالأقدام أحكامها غير المريحة، ولا يلبثون أن يتقمصوا دور المفتش على ما تقوم به وما تنجزه إسرائيل من أعمال.

فالمفاوضات والتبادلية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن يشكلان حجر الزاوية في الحوار الإسرائيلي - العربي - الفلسطيني. وهكذا فإن الربط التعسفي بين إسرائيل والعراق لا يزيد عن كونه إلهاء خطيرا يحقق أغراض دكتاتورية لا ضمير لها.

وأعلم أن الإشارة إلى إسرائيل بوصفها ديمقراطية، وإن افتقرت إلى الكمال في ظل حاجتها إلى البقاء وتفانيها من أجل السلام، تثير المشاعر أحياناً في بعض الدوائر. وقد انخرط ممثل سورية بقوة في ازدراء تقليدي للديمقراطية الإسرائيلية، ولا شك في أن ذلك يعزى لكونه غارقاً في ديمقراطية سورية وطيدة. فالجمهورية التي ينتمي إليها تجري أمورها على نحو جمهوري لا يعتريه الخلل، بما في ذلك نقل السلطة من الأب إلى الإبن، أو بمزيد من الدقة، من جيل للجيل الذي يليه.

إن ممثل سورية يعتريه الامتعاض من إسرائيل بوصفها ديمقراطية قائمة بالاحتلال. وأود أن أذكّر ذلك الديمقراطي المتعض بأن الاحتلال الإسرائيلي الناجم عن عدوان عربي هو على الأقل قابل للتفاوض. وأود أن أشير إلى أنه تم التفاوض بشأنه مع مصر والأردن بما حقّق رضا جميع الأطراف.

ولكن هل يمكن أن يقال نفس الشيء عن الاحتلال السوري للبنان؟ وأي أمل هناك أمام لبنان؟ هل سيأتي يوم يعيد فيه السوريون الديمقراطيون، المستعبدون المحترفون، إلى الشعب اللبناني حريته؟ إذن، أين القرار المنسي لمجلس الأمن، الذي سيطلب يوما ما من أحد أعضائه - وأقول إنه أغرب عضو، بصفته الثنائية كمحتل وعضو في هذا المجلس - أن يتفاوض أخيرا على انسحابه من لبنان؟

هذا هو السؤال الذي يجب أن تجيب عليه سورية أمام هذا المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الإدلاء ببيان آخر. أُعطيه الكلمة.

السيد مقداد (سورية): أعتقد أن هذا المجلس والذين تحدثوا أمامه خلال هذين اليومين - وإذا حق لي أن أقول بنسبة أكثر من ٩٠ في المائة - قالوا كلمتهم وقالوها بكل وضوح: يجب ألا يتعامل هذا المجلس بأي شكل من الأشكال في إطار المعايير المزدوجة.

وفي كل مرة كان يقولها أحد المتكلمين أمام هذه الجلسة، كان يعني إسرائيل. فإسرائيل لم تخرب الوضع في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل إنها أساءت للوضع القانوني ولكل العمل الجماعي في الإطار الدولي. وأعتقد أن هذا المنطق الذي تحدث به ممثل إسرائيل إنما يدينه هو بشكل خاص. الاحتلال مرفوض تحت كل العناوين. ومن المعيب أن يأتي أحد إلى هذا المجلس لكي يدافع عن الاحتلال.

أكاد لا أُصدق أنني فعلا في مجلس الأمن وفي قاعة الشرعية الدولية، عندما أستمع إلى هذا التزوير وإلى هذا الكذب وإلى هذا التحريف، ومرة أخرى إلى هذا التهريج. على كلٍ، لقد حكم العالم على إسرائيل، وقال إنها معتدية ومحتلة لأراضي الآخرين، وإنها خارجة عن القانون الدولي.

وعند الحديث عن الديمقراطية، لقد تحدثنا قبل قليل وقلنا ما هي الديمقراطية الإسرائيلية. إنها ديمقراطية القتل والاحتلال والدمار وقمع جميع دول المنطقة وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، التي قال الجميع إنها أيضا يجب أن تدمر.

أما المسألة الأخرى التي أود أن أشير إليها، فهي أن هذا النظام في إسرائيل نظام دموي فعلا بكل المعايير، ويمارس إرهاب الدولة بكل المعايير.

في هذا اليوم بالذات وجّه دباباته لتقصف مدينة رفح، فقتلت ثمانية فلسطينيين. وفي الأسبوع الماضي قصفوا مدينة غزة وقتلوا حوالي ١٨ مواطنا مدنيا أبرياء، من بينهم عدد كبير من الأطفال. وبعد ذلك يأتي ممثل إسرائيل ليتبجح بالديمقراطية. أي ديمقراطية هذه؟ إن ما قاله ممثل إسرائيل خطر على الديمقراطية وإساءة للديمقراطية. فالديمقراطية الحكر على فصيل معين دون آخر هي تمييز مكشوف ومفضوح. وقد أدان العالم هذا الشكل من الديمقراطية.

فقد كان النظام العنصري في جنوب أفريقيا يدعي أنه نظام ديمقراطي، وكان يجري انتخابات. لكن هذا المجلس حاصر النظام العنصري في جنوب أفريقيا لعدة سنوات حتى تم القضاء على ذلك النظام العنصري. وبالمناسبة، إسرائيل إحدى الدول القليلة في العالم التي كانت تتعامل مع ذلك النظام العنصري، وكانت تعتز بتعاونها مع الأنظمة العنصرية في جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي. هذه هي الحكومة التي يتحدث باسمها مندوب إسرائيل. ولم تنه تعاملها مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا إلا بعد أن رحل هذا النظام. هذه حقيقة يعرفها الجميع ولا حاجة بي أن أُعلنها هنا. هذه هي الديمقراطية الإسرائيلية.

ما الذي نتحدث عنه فعلا في هذا المجلس؟ عندما نقول إننا نريد السلام، نواجه بالطائرات والمدافع والدبابات تقصفنا وتقتل شعبنا. وعندما نطالب بسلام عادل وشامل، يقولون إن هذا السلام لا يتحقق إلا إذا ضمت إسرائيل كل الأراضي العربية المحتلة.

الديمقراطية يجب أن تكون داخلية. والديمقراطية يجب أن تكون أيضا في علاقات الدول فيما بينها ومع جيرانها ومع المجتمع الدولي. وإسرائيل هي أبعد بلد عن التعامل بهذا المنطق الديمقراطي.

إن بلدي يحفل بالديمقراطية، ويُجري انتخابات على كل المستويات. وخلال الأيام القليلة القادمة سنشهد انتخابات لمجلس الشعب السوري، البرلمان. وهي انتخابات حرة وديمقراطية، كما تجري في أي بلد آخر من بلدان العالم. أما الكذبة الكبيرة التي تحدث عنها مندوب إسرائيل فهي ما يتعلق بلبنان.

لا يوجد بلد آخر في العالم يتحدث عن العلاقة السورية اللبنانية كما يتحدث الإسرائيليون. هذا هو العالم هنا، في هذا المجلس. هل هنالك بلد واحد في هذا المجلس وخارج هذا المجلس يتحدث عما تحدث به مندوب إسرائيل؟ إن أكثر بلد حريص على وحدة أرض وشعب لبنان

واستقلال لبنان وتحرير الجزء الذي لا يزال محتلا من أراضي لبنان هي سورية. إن أكثر بلد حريص على أن تكون الحكومة اللبنانية على أفضل ما يكون وتسيطر على كل الأوضاع في بلدها هي سورية. أما لماذا دخلت القوات السورية إلى لبنان، فهذا حديث آخر.

لقد شهد لبنان حربا أهلية مدمرة، كما حدث في البلقان وكما يحدث في العديد من البلدان الأفريقية. وبذل المجتمع الدولي جهودا كثيرة قبل دخول سورية إلى لبنان لحل هذا الموضوع، ولكنه لم يتوصل إلى حل. وقد تم تهجير حوالي مليون لبناني، استقبلهم الشعب السوري، أثناء تصاعد الحرب الأهلية اللبنانية.

وعندما تنادت كل القوى اللبنانية وكل الفعاليات السياسية اللبنانية وناشدت سورية أن تتدخل، وجاء طلب رسمي من الحكومة اللبنانية لإنقاذ لبنان وشعب لبنان، تدخلت سورية. وهنالك اتفاقيات بين سورية ولبنان حول هذا التواجد العسكري السوري بهدف حماية المصالحة الوطنية اللبنانية والحفاظ على وحدة وسلامة لبنان وهو تواجد قائم بطلب من الحكومة الشرعية اللبنانية.

وسورية على استعداد، كما تم الاتفاق مع الحكومة اللبنانية، لبحث تواجدها في لبنان في ضوء ما تطلبه الحكومة الشرعية في لبنان. وهي حكومة شرعية على ما نعتقد. إلا أن إسرائيل إذا لم تكن تعترف بهذه الحكومة، فهذه مشكلة إسرائيلية.

لكنني أسأل أيضا، هل هنالك حكومة واحدة في العالم لا تعترف بالحكومة اللبنانية القائمة؟ يبدو أن هذه مشكلة إسرائيلية. وهي تمثل عدم ارتياح إسرائيل للإنجازات التي تحققت من خلال المساعدة الأخوية السورية للإخوة والأشقاء في لبنان. أما ما سقط من أبناء سورية الشباب في لبنان لوقف الحرب الأهلية في لبنان فهو بالآلاف. وكل فصائل الشعب اللبناني وكل شرائح الشعب اللبناني تشكر سورية على الدور الذي تقوم به.

وكما قلت، فإن التواجد السوري في لبنان مرتبط باتفاقيات بين الحكومتين، وسورية على استعداد لتحقيق كل ما تطلبه الحكومة اللبنانية منها. لكن الواضح أن إسرائيل لا ترتاح لأي علاقات أخوية بين بلدين عربيين. هذه مشكلة إسرائيل. لكن العلاقات القائمة بين سورية ولبنان هي علاقات أخوّة مبنية على المساواة ومبنية على مبادئ العلاقات الودية بين الدول وعلى رغبات الشعب اللبناني بمجمل فصائله وشرائحه.

وبالمناسبة لا يحق لإسرائيل بشكل خاص أن تتدخل في الشؤون اللبنانية وأن تدعي حرصها على لبنان، لأنها قتلت الآلاف، لا أود أن أبالغ في الأعداد، لكنها قتلت الآلاف، إن لم يكن عشرات الآلاف، في ثلاث أو أربع غزوات رئيسية شنتها على أرض لبنان وصولا إلى بيروت، وتدميرها للأخضر واليابس من جنوب لبنان حتى بيروت. وهذا شيء يعرفه كل العالم.

أنا أعي أن الجميع يعرف الحقائق لكنني وددت أن أوضح أنه لن يكتب لممثل إسرائيل ممارسة الدجل والتزوير والكذب أمام هذا المجلس.

زملائي يقولون إنني أطلتُ. أعتذر وسأكتفي بهذا الحد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.